



Distr.
GENERAL

A/33/118
7 June 1978

ARABIC

ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/
FRENCH/SPANISH

911 1111111
JUN 8 1978

1111111 1111111



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

البنود ١٢ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ و ٣١

و ٣٢ و ٤٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٩٤ و ٩٥ من

القائمة الأولية*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مسألة جزيرة مايتو القمرية

مسألة ناميبيا

مسألة قبرص

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

نزع السلاح العام الكامل

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مسألة روديسيا الجنوبية

مسألة تيمور الشرقية

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٧٨ وموجهة الى
الامين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

يهدى الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة تحياته الى الأمين العام للأمم المتحدة ،
ويتشرف بأن يحيل طيه البلاغ الختامي الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم
الانحياز ، المعقود في هافانا في الفترة من ١٥ الى ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٨ .
وبناء على تعليمات من حكومته ، يرجع الممثل الدائم من الأمين العام أن يصدر تعليماته
بتعميم هذا البلاغ ، الذي يتعلق خاصة بالبنود ١٢ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢
و ٤٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٤ و ٩٥ من القائمة الأولية ، بوصفه وثيقة رسمية واحدة من وثائق الجمعية
العامّة .

مرفق

البلاغ الختامي

NOAL/BUR/CL/REV.3

ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

البلاغ الختامي

اجتمع مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز على مستوى وزراء الخارجية في مدينة هافانا في الفترة من ١٥ الى غاية ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٨ ، وذلك في أعقاب اجتماع مكتب التنسيق على مستوى وزراء الخارجية في نيودلهي في نيسان/أبريل ١٩٧٧ ، وبذلك سنحت الفرصة لدراسة الموضوع الدولي الحالي ، واستعراض التقدم المحرز في تطبيق قرارات مؤتمر القمة الخامس ، وكذلك البدء في التحضير لمؤتمر وزراء الخارجية الذي سينعقد قريباً في بلغراد . وكل هذه الاجتماعات تؤدي دوراً هاماً في رسم الطريق لانعقاد مؤتمر القمة السادس لرؤساء الدول أو الحكومات في هافانا في عام ١٩٧٩ .

وقد اشتركت في الاجتماع البلدان التالية الاعضاء في المكتب : أفغانستان ، اندونيسيا ، أنغولا ، بوتسوانا ، بيرو ، تشاد ، تنزانيا ، جامايكا ، الجزائر ، زائير ، زامبيا ، سرى لانكا ، السودان ، سوريا ، العراق ، غيانا ، غينيا ، فلسطين (منظمة تحرير) ، فييت نام ، كوبا ، ليبيريا ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا .

وسميت أيضاً بصفة مراقبين الدول التالية ذات العضوية الكاملة في الحركة : اثيوبيا ، الأرجنتين ، أوغندا ، بنغلاديش ، بناما ، تونس ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، غابون ، قبرص ، الكونغو ، لبنان ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، اليمن الديمقراطية .

١ — وقد رحب المكتب بالبيان الذي أدلت به حكومة أفغانستان الجديدة ، والذي قالت فيه انها ستستمر في عضوية حركة بلدان عدم الانحياز . وأعربت فيه عن قلقها ازاء الحملات التي تقوم بها الصحافة الامبريالية ، والموقف الذي تتخذه بعض الدول والعناصر الرجعية والذي يتمثل في التحامل على العملية السياسية الداخلية الجارية في أفغانستان ، وفي تشويه حقائق الحالة القائمة حالياً في ذلك البلد العضو في حركة عدم الانحياز .

٢ — ولا حظ الاجتماع الوزاري للمكتب أن بلدان عدم الانحياز التي أقامت نشاطاتها على أساس القرارات التي اتخذت في مختلف مؤتمرات القمة ، ولا سيما مؤتمر القمة الخامس المنعقد في كولومبو ، قد استمرت في القيام بدور متزايد الأهمية في العلاقات الدولية ، وذلك على الرغم من الصعوبات والعراقيل الكثيرة التي واجهتها .

وقد وفر الاجتماع فرصة للحركة لكي تبحث الحالة السياسية والاقتصادية الدولية ، وتطوّر مختلف أشكال التعاون داخل الحركة . كما أتاح الاجتماع فرصة للحركة لكي تعزز الدور المستقل

الذى تقوم به بوصفها عاملا شاملا في العلاقات الدولية ، وتحقق الوحدة والتضامن بين أعضائها على صورة أوثق ، بما يؤكد من جديد صفتها الأساسية الحقبة وهي عدم الانحياز الى كتلت الدول أو التحالفات العسكرية مع الدول الكبرى ، ومعارضة الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية بما في ذلك الصهيونية والفصل العنصرى وجميع أشكال السيطرة الأجنبية ، بهدف تحقيق نظام دولي جديد عادل ومنصف يقوم على أساس الاستقلال السياسى والمساواة والعدالة الاقتصادية لصالح البشرية جمعاء ، والبلدان النامية بصورة خاصة . وقد رأى المكتب أنه من الأهمية بمكان المحافظة على جميع مبادئ عدم الانحياز كما حددتها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمرات القمة السابقة ، والتزام اليقظة ازاء اية محاولات تبذل للمساس بهذه المبادئ أو الاساءة الى دور الحركة بوصفها عاملا مستقلا في الشؤون الدولية .

٣ — وبحث المكتب الاحوال السياسية والاقتصادية التي استجدت منذ اجتماعه السابق المعقود في نيودلهي الجديدة في شهر نيسان/ابريل ١٩٧٨ .

وقد لاحظ المكتب أنه في حين استمر سباق التسلح لا ينى ، فان تضامن بلدان عدم الانحياز ، الذى استبان بوضوح في المراحل التحضيرية الحيوية للدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، قد ساعد في التعرف على التهديد الناجم عن وجود الاسلحة النووية وسائر أسلحة التدمير الشامل وتركيز الاهتمام عليه . وفي الجنوب الافريقي فان تلمذ الاقلية البيضاء في تعنتها لم يزد النضال من أجل التحرير الا قوة وحيوية . وفي الشرق الأوسط ، فان استمرار انكار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، ومواصلة اسرائيل سياسة العدوان وضم الاراضي ، والسعي الى اقامة مستوطنات في قلب الاراضي التي استولت عليها واحتلتها بالقوة ، أمور لم تضعف من التصميم على تحقيق تسوية عادلة ودائمة للقضية برمتها . ومشكلة قبرص لا تزال مشكلة تبعث على القلق . وفي المجال الاقتصادي ، فان بشائر اجراء حوار بناء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية كادت تضمهل .

وأكد المكتب على الحاجة الى الامتثال لقرارات مؤتمر القمة الخامس ، ولا سيما الاعلان وبرنامج العمل الاقتصادي الصادرين عنه ، وأحاط علما بالدور البارز الذى تقوم به حركة بلدان عدم الانحياز على الصعيد العالمي وفي مجال البحث عن حلول للمشاكل الدولية ، ولا سيما في اطار الامم المتحدة .

٤ — وبحث المكتب نتائج الأنشطة التي تضطلع بها بلدان عدم الانحياز على المسرح الدولي ، وفي تنفيذ برنامج التعاون المتبادل ، ولا حظ أن تقدما مرضيا قد تحقق في كثير من المجالات . وقد أحاط المكتب علما بتقرير مكتب التنسيق بنيويورك عن النتائج الهامة التي حققتها بلدان عدم الانحياز في أثناء الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وعن سائر ما تقدم به هذه البلدان من أنشطة ، واعتمد ذلك التقرير وأحاط المكتب علما أيضا بالتقرير المتعلق بالاجتماعات الاخرى لبلدان عدم الانحياز .

٥ — وقد لاحظ المكتب بارتياح أن زيادة عدد أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز تنم عن استقامة

اتجاه الحركة الرامي الى تشجيع وحماية الاستقلال الحقيقي للدول وسيادتها ووحدة أراضيها ، وكذلك حق شعوب الاراضي المستعمرة ، وتلك التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، والاراضي الخاضعة للسيطرة العنصرية ، في تقرير المصير والاستقلال .

٦ — وأكد المكتب من جديد التزام بلدان عدم الانحياز بالمحافظة على تماسك الحركة ووحدةها وتضامنها ، وانطلاقا من ذلك شدد على أهمية النضال ضد المناورات التي تهدف الى الحد من عملها وتشويه أهدافها ، واشاعة الفرقة بين أعضائها واطعافها ، سعيا الى القضاء عليها . وقد لاحظ المكتب أن حركة عدم الانحياز بذلت جهدا كبيرا في مقاومة جميع هذه المناورات ، وأنها واصلت جهودها لتعزيز وحدتها وتضامنها .

وأكد المكتب كذلك على ضرورة تشجيع المثابرة على الالتزام بمبادئ حركة عدم الانحياز وسياساتها كما حددتها رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمرات القمة ، وعلى المحافظة على هويتها المتميزة .

٧ — وأكد المكتب على أنه من الأهمية بمكان اليوم أكثر من أى وقت مضى أن تبقى بلدان عدم الانحياز على أوثق وحدة ممكنة فيما بينها ، وبالإضافة الى ذلك ينبغي لها ان تستمر في جهودها الرامية الى التعاون مع القوى المحبة للسلم والديمقراطية والتقدمية في العالم أجمع ، وبذلك يمكن أن تنجح في تعزيز قدرتها على الحاق الهزيمة بمحاولات الامبريالية التي تسعى الى استعادة الارض التي فقدتها في السنوات الاخيرة .

٨ — واستنكر المكتب جميع أشكال التدخل والاضطراب المكشوفة والخفية التي تمارسها الامبريالية ضد البلدان الاعضاء في الحركة ، مستهدفة زعزعة استقرارها أو التدخل في شؤونها الداخلية ، وضد الشعوب التي تناهض من أجل حق تقرير المصير والاستقلال . وأعاد المكتب الى الانذامان القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الواحدة والثلاثين وأكدت فيه من جديد حق كل دولة السيادة وغير القابل للتصرف في أن تحدد بحرية نظامها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، وكذلك علاقاتها ببقية الدول .

وقد أكد المكتب من جديد على الأهمية التي تعلقها دول عدم الانحياز على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وعبر عن أسفه ازاء استمرار مشكلة التدخل بعنفوان لا يني مما يهدد حرية بلدان عدم الانحياز واستقرارها وسلامة أراضيها واستقلالها وسيادتها . ولا حظ المكتب والقلق يساوره ان حالات التدخل المتزايدة دوما تشكل أحد الاشكال الرئيسية للعدوان على حركة عدم الانحياز ، التي تمثل إحدى القوى التحررية والديناميكية العظمى في العلاقات الدولية المعاصرة .

وأكد المكتب من جديد تضامنه الوطيد مع بلدان عدم الانحياز التي لا تزال ضحية التدخل الاجنبي في شؤونها الداخلية .

ان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥٣/٣٢ ينص على أنها ترى ان صدور اعلان بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من شأنه أن يشكل اسهاما هاما في تطوير مبادئ تعزيز التعاون المنصف والعلاقات الودية فيما بين الدول على أساس التساوى في السيادة والاحترام المتبادل . وفي هذا الاطار أوصى المكتب بأن يقوم المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي سينعقد في بلغراد بتحديد العناصر الأساسية لمثل هذا الاعلان ، واقتراح تدابير أخرى تقوم بها بلدان عدم الانحياز في نطاق الامم المتحدة ، ولذلك أوصى بأن يقوم الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز والمعني بموضوع عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بايلاء اهتمامه العاجل لهذه المهمة .

٩ — وقد سلم المكتب بازدياد قوة النضال من أجل تحرير الشعوب من جميع أشكال الاضطهاد والتوسع من جانب الامبريالية والاستعمار الجديد والاستعمار والعنصرية والصهيونية .

١٠ — وقام المكتب بتقييم الفترة التي انقضت منذ اجتماعه الاخير في نيودلهي ، فلاحظ ان نشاط القوى الامبريالية المؤيدة والحامية للاستعمار وجميع أشكال العنصرية قد ازداد وأصبح أشد حدة . وقد بات من الواضح ان أنظمة الاقليات العنصرية غير الشرعية في جنوب افريقيا وروديسيا تمضي فـي تصعيد اعمالها العدوانية وعمليات القمع الداخلي التي تقوم بها لمحاولة ادامة السيطرة والاستغلال العنصريين . وقد لوحظ ان التعاون العسكري والاقتصادي بين جنوب افريقيا واسرائيل يجري بمساندة مالية وتكنولوجية وعسكرية من بعض الدول الغربية ، وان هذه المساندة هي التي شجعت جنوب افريقيا على شن عمليات الهجوم العسكرية التي قامت بها ضد انغولا وزامبيا ، كما شجعت احتلال اسرائيل المسلح للاراضي اللبنانية .

وفي غضون الفترة المستعرضة ، ضاعفت بعض الدول الاستعمارية من جهودها للتدخل في القارة الافريقية بهدف عرقلة عمليات انهاء استعمار الشعوب المناهضة في سبيل حريتها ، وبهدف تهديد دول حركة عدم الانحياز التي تبدى تضامنها مع تلك الشعوب .

١١ — وحث المكتب بالحاح بلدان عدم الانحياز على اتخاذ اجراءات لتشجيع الاعتماد الجماعي على النفس فيما بينها وبين غيرها من البلدان النامية ، فوحدة الهدف وتبادل المساعدة فيما بينها امران من شأنهما ان يرفعا من قدرتها الجماعية على العمل وان يحسنا قدرتها على المساومة في مختلف المجالات الدولية ، وبذلك يتسع هذا البعد الجديد لدور حركة عدم الانحياز .

١٢ — وأكد المكتب من جديد تصميمه على زيادة وتعزيز تشييل بلدان عدم الانحياز في المنظمات الدولية ، وخاصة الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة مع مراعاة مبدأ التمثيل الجغرافي العادل وضرورة التناوب فيما بينها .

الأمن والانفراج الدوليان

١٣ — قام المكتب بتحليل الحالة الدولية الراهنة فأعرب عن القلق ازاء النكسات التي منيت بهما عملية الانفراج في الآونة الاخيرة ، وازاء تدوير الحالة في بعض المناطق لعدم احراز تقدم في حل عدد من أخطر المشاكل الدولية عن طريق استئصال اسبابها الجذرية .

ولا حظ المكتب بقلق شديد بعض الاتجاهات الخطيرة لاهياء مظاهر الحرب الباردة كما
تعكس ذلك أمور من بينها الزيادة المستمرة في سباق التسلح ، الذي يجب تفسير مجراه نظرا لما
ينطوى عليه من تهديد للسلم والأمن الدوليين بل ولبقاء الانسان نفسه على وجه الارض في حالة
اندلاع حرب نووية .

١٤ - ودعا المكتب الى تعميق وتوسيع عملية الانفراج كي تشمل جميع مجالات العلاقات الدولية في
جميع مناطق العالم ، وتساهم في حل المشاكل الدولية الرئيسية بمشاركة جميع البلدان وشدد على
أن ذلك من شأنه أن يساهم كثيرا في نجاح مفاوضات نزع السلاح . وقد جدد المكتب القول بأن
السلم والأمن وتخفيف حدة التوتر أمور لا يمكن أن تقوم على أساس ما يسمى بسياسة توازن القوى ،
أو على أساس انقسام العالم الى كتل ، أو على أساس سباق التسلح .

١٥ - وجدد المكتب القول بأن التعايش السلمي بين الدول يجب أن يتسع حتى يشمل جميع
أقاليم العالم وجميع البلدان على السواء .

١٦ - واعتبر المكتب أيضا أن تعزيز النضال من أجل تحرير الشعوب من الاضطهاد الابرئالي
والاستعماري والاستعماري الجديد والعنصرى ، بما في ذلك الصهيونية ، أمر يساهم في تعزيز
السلم والأمن في العالم .

وفي هذا الصدد ، أكد المكتب من جديد حق الشعوب الشرعي في اللجوء الى الكفاح
المسلح في نضالها الوطني من أجل التحرير .

نزع السلاح

١٧ - في الاجتماع الذى عقده المكتب في هافانا قبل انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة
للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح والتي دعت الى الانعقاد بناء على مبادرة من دول عدم الانحياز،
أعرب المكتب عن اغتباطه بالنهج الذى اتبعته بلدان عدم الانحياز في اللجنة التحضيرية كما يتضح ذلك
من مشروع الوثيقة الختامية .

١٨ - وقد شدد المكتب على الأهمية الفائقة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة
المكرسة لنزع السلاح ، والتي ستكون أول اجتماع يمثل فيه أكبر عدد من الدول وينعقد لتناول هذا
الموضوع . وأشار المكتب الى ان المهمة التي ستصدي لها الدورة الاستثنائية ذات أهمية قصوى
للسلم والأمن في العالم بحيث لا ينبغي أن يدخر جهد لضمان تكللها بالنجاح ، نظرا لاستمرار
تصاعد سباق التسلح ولا سيما في مجال الاسلحة النووية .

١٩ - وأعرب المكتب عن اعتقاده الراسخ بأنه لن يمكن تحقيق السلم والأمن الدوليين الدائمين الا
بنزع السلاح نزعا عاما وكاملا ، في ظل مراقبة دولية فعالة . ولذلك أهاب المكتب بالدورة الاستثنائية
أن تتفق على تدابير محددة لوقف سباق التسلح ولا سيما في مجال الاسلحة النووية . ودعا المكتب
الى توقف تطوير الاسلحة النووية وتجربتها وانتاج المزيد منها ، والى تخفيض المخزون الحالي من
الاسلحة النووية والتخلي منه في نهاية الامر ، والى قيام الدول النووية بنبذ استخدام هذه الاسلحة .

ودعا المكتب كذلك الى اتخاذ تدابير لمكافحة الاستمرار في استحداث اسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل وانتاجها واستخدامها وكذلك منظومات جديدة من هذه الاسلحة .

٢٠ - وأكد المكتب على وجود رابطة مباشرة بين الانفراج ونزع السلاح والتنمية . وشدد على أنه ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح من شأنها ان توفر موارد هائلة من التي تبذل حاليا على سباق التسلح ، وذلك لكي تستخدم في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولا سيما في البلدان النامية . وأعرب المكتب عن اقتناعه بأن تعميق الانفراج وتوسيع نطاقه يمكن أن يساهم في هذه العملية .

٢١ - وكرر المكتب القول بأن للأمم المتحدة دورا أساسيا في مجال نزع السلاح ، وأن ذلك تترتب عليه ضرورة تعديل آليات المباحثات والمفاوضات بشأن نزع السلاح لتوفير الظروف اللازمة لتمكين جميع الدول ، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول القوية عسكريا ، من المساهمة في حل هذه المشاكل .

٢٢ - وحث المكتب جميع بلدان عدم الانحياز على أن تقوم بدور نشط في حل هذه المشاكل وأن تنسق أعمالها على أساس النهج المشترك الذي أوصى به مؤتمر قمة كولومبو ، وموقف بلدان عدم الانحياز كما هو معرب عنه في التقرير الختامي للجنة التحضيرية ، وذلك لضمان نجاح الدورة الاستثنائية القادمة .

٢٣ - وأحاط المكتب علما بالمعلومات المتعلقة باقتراح سمادة رئيس جمهورية سرى لانكا السيد ج . ر . جاياوارين بشأن انشاء هيئة عالمية لنزع السلاح تعمل كمؤسسة دائمة ضمن منظومة الأمم المتحدة . وأعرب المكتب عن اقتناعه بأن حكومات بلدان عدم الانحياز ستمعن النظر جديا في هذا الاقتراح .

مسألة القواعد العسكرية الأجنبية

٢٤ - عبر المكتب عن اقتناعه الراسخ بأنه نظرا لكون عملية انهاء الاستعمار قد بلغت مرحلة حاسمة ، فان مسألة القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة في الاراضي الخاضعة للاستعمار وغير المتمتعة بالحكم الذاتي ، انما تكتسب أهمية خاصة بوصفها عقبة تحول دون التنفيذ الفعال لقرار الأمم المتحدة ١٥١٤ (١٥ - ٤) . وطلب المكتب من جميع بلدان عدم الانحياز أن تعمل على اصدار قرارات في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح وفي دورة الجمعية العامة الثالثة والثلاثين ، تهدف الى القيام دون شروط بازالة جميع القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة في الاراضي السالف ذكرها وفي مناطق أخرى من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، لضمان ممارسة شعوب هذه الاراضي لحقوقها غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ممارسة كاملة وفعالة وحررة .

استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٢٥ — استذكر الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز القرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة الخامس لبلدان عدم الانحياز المنعقد في كولومبو ، وفي مؤتمر وزراء الخارجية لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز المنعقد في نيودلهي ، بخصوص التعاون المشترك فيما بين بلدان عدم الانحياز في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وخاصة في المجالات التي يمكن أن يتوفر فيها قدر كبير من الاعتماد على النفس في استعمال التكنولوجيا النووية في أغراض التنمية ، واستذكر ما يتصل بالموضوع من قرارات الجمعية العامة والاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز ، وأوصى بأن يبدأ مؤتمر وزراء الشؤون الخارجية لبلدان عدم الانحياز في وضع برنامج عمل على أساس دراسة شاملة يقوم بها فريق من الخبراء من أبناء بلدان عدم الانحياز .

وأهاب المكتب أيضا بجميع بلدان عدم الانحياز أن تلتزم نهجا موحدا لتنسيق مواقفها وأنشطتها في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

الشرق الاوسط

٢٦ — بعد ان درس المكتب الحالة في الشرق الاوسط ، خلص الى نتيجة هي ان التوتر السائد في المنطقة ازداد حدة في الفترة التي تلت طرح المسألة على بساط البحث في الاجتماع الوزاري للمكتب في نيودلهي . ومما يؤسف له ان هذا التهديد الخطير للسلم والأمن العالميين ، الذي اعتبره اجتماع نيودلهي خليقا باثارة نزاع مسلح جديد ، قد تأكد بانتهاك اسرائيل في الآونة الاخيرة لجزء كبير من الاراضي اللبنانية واحتلالها له .

٢٧ — وكرر المكتب اقتناعه بان السبب في ازدياد الحالة سوءا لا يزال هو استمرار اسرائيل في اتباع سياسة الاحتلال والتوسع ، وتعنتها في رفض الامتثال للمبادئ الثابتة في ميثاق الأمم المتحدة وفي قراراتها .

٢٨ — وبعد أن نظر المكتب في التطورات التي جثت على الحالة في الشرق الاوسط منذ اجتماعه الاخير في نيسان/ابريل ١٩٧٧ بنيودلهي ، أكد على أن القضية الفلسطينية تشكل صلب مشكلة الشرق الاوسط ، وأن حل إحدى المشكلتين دون الاخرى أمر غير ممكن . وزيادة على ذلك أكد المكتب على الحاجة الى المحافظة على الوحدة الجوهرية القائمة بين قضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط ، وذلك كلما عرضت الاولى على بساط البحث .

ورأى المكتب أن أي جهد يبذل لاقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط يجب أن يتضمن حتما انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي التي تحتلها ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف . وأعرب المكتب أيضا عن اقتناعه بأن أي حل لا يأخذ بعين الاعتبار هذين الشرطين الاساسيين لا يمكن أن يخدم قضية السلم ؛ بل على العكس ، فانه لن يعمل الا

على تمهيد الطريق للمحاولات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية لتصفية قضية فلسطين ، ومساعدة اسرائيل في تحقيق أهدافها ، وادامة الوضع القائم الناجم عن الاحتلال ، ممكنة اسرائيل بذلك من القيام بدورها بوصفها ذنبا للامبريالية والاستعمار في المنطقة .

٢٩ — وأكد المكتب من جديد ما اتخذته بلدان عدم الانحياز في اجتماعها من قرارات بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط . ولا حظ أن هذه القرارات تشكل مجموعة من المبادئ التي تصلح أساسا لاية محاولة لتحقيق سلم عادل ودائم في المنطقة .

وبالاضافة الى ذلك ، لاحظ المكتب أن أية محاولة للقضاء على النضال في سبيل تطبيق هذه المبادئ انما تتنافي مع تصميم بلدان عدم الانحياز على انهاء احتلال اسرائيل للاراضي العربية ، وعلى مساعدة الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

٣٠ — وأشاد المكتب بالشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، في نضاله الصامد الذي يقوم به لتحقيق الاستقلال الوطني الكامل ، والتصدي للامبريالية والتوسع الاسرائيلي ، والمحافظة على قواته وتعزيزها في وجه العدوان الاسرائيلي . وأشاد أيضا اشادة حارة بشعبو البلدان العربية التي تناضل بشجاعة وثبات مما يؤدي الى احباط المحاولات الخطيرة المتعاقبة من جانب الامبريالية للتفريز بها ، والى افشال السياسة المتعنتة للصهاينة الاسرائيليين .

٣١ — ورأى المكتب ان اسرائيل لا تزال ماضية في سياستها التوسعية الهادفة الى ضم الاراضي الفلسطينية ، وغيرها من الاراضي العربية الاخرى ، وذلك في الوقت الذي تتضاعف فيه عمليات طرد السكان ، والاعتقالات الجماعية ، واساءة المعاملة ، مع اتباع سياسة منهجية تقوم على السلب والنهب واستغلال السكان العرب في الاراضي التي تحتلها بطريقة غير شرعية .

وندد المكتب بشدة باستغلال اسرائيل للثروات والموارد الطبيعية في فلسطين وغيرها من الاراضي العربية المحتلة ، منتهكة بذلك أحكام قواعد لاهاي واتفاقيات جنيف ، وأهاب بجميع البلدان أن تتخذ الاجراءات الضرورية للحيلولة دون قيام أى تعاون مع اسرائيل من شأنه ان يمهدها السبيل لممارسة هذا الاستغلال غير المشروع الذي تقوم به سلطات الاحتلال الاسرائيلي .

٣٢ — ولاحظ المكتب بقلق شديد التصريحات التي أدلى بها بعض زعماء الولايات المتحدة الأمريكية وهددوا فيها تكرارا باستخدام القوة ضد البلدان المنتجة للنفط ، لا سيما الواقعة منها في منطقة الخليج العربي ، كما لاحظ ما يطرحونه من اقتراحات تدعو الى وضع وحدات عسكرية على أهمية الاستعداد للتدخل في تلك المنطقة ، وأعرب المكتب عن اسفه ازاء هذه التصريحات والاقتراحات.

٣٣ — ورأى المكتب ان السكان العرب في الاراضي المحتلة لا يزالون محرومين من الحقوق والحريات الاساسية ، وأن الحرية الدينية تتعرض للقيود . كما تقوم اسرائيل بتشديد سياستها الاستعمارية فتعزز وتوسع مستوطناتها في فلسطين وغيرها من البلاد العربية المحتلة ، وهدفها الواضح من ذلك هو عرقلة اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط ، وتغيير الاوضاع الطبيعية والسياسية

والثقافية والدينية والديموغرافية في هذه الاراضي . ولم تكف اسرائيل باستغلال الايدي العربية العاملة بطريقة غير مشروعة وعن عمد بل استمرت أيضا في انتهاك ما لها من حقوق الانسان ، وعمدت الى تعذيب وقتل السجناء العرب .

٣٤ - وأعرب مكتب التنسيق عن قلقه البالغ ازاء تمارد اسرائيل في انتهاك حقوق الانسان للسكان العرب في جميع الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ شهر حزيران /يونيه ١٩٦٧ . وأدان المكتب السلطات الاسرائيلية لاستمرارها في رفض السماح للجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة بدخول الاراضي المحتلة ، كما أدان سياستها لضم الاراضي العربية .

وأعرب المكتب عن تأييده الكامل لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ١٩١٣ / ٣٢ الذي أكد ت فيه من جديد ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، والمؤرخة في ١٢ اب / أغسطس ١٩٤٩ ، تنطبق على جميع الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

٣٥ - وشدد المكتب على أنه لا يمكن قيام سلم عادل ودائم في المنطقة الا في اطار حل شامل يقوم على أساس انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي العربية التي تحتلها وعلى أساس استرداد الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الشرعية وغير القابلة للتصرف ، وممارسته لهذه الحقوق بما في ذلك حق اقامة دولة وطنية ومستقلة في فلسطين ، وه مشاركة منظمة تحرير فلسطين ، التي هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في أى محاولات تبذل لاجاد حل لقضية فلسطين والشرق الاوسط .

٣٦ - وأكد المكتب على أنه بالنظر الى سياسة اسرائيل التوسعية وتكتيكاتها المماثلة التي تستهدف ادامة احتلالها غير الشرعي للاراضي العربية ، وبالنظر الى الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري الذي تتلقاه اسرائيل من الولايات المتحدة الامريكية ومن غيرهم من الدول ، فان الأمر يدعو الى قلق شديد .

٣٧ - وأدان المكتب العدوان الذي شنته اسرائيل مؤخرا على جنوب لبنان ، منهكة بذلك بصورة فاضحة سيادة ذلك البلد وسلامة أراضيه . والفزوا الاسرائيلي يستهدف احتلال الاراضي اللبنانية عن طريق تدمير القرى والمدن اللبنانية ، وارغام المواطنين اللبنانيين على مغادرة منازلهم وأراضيهم ، وسحق المقاومة الفلسطينية . وطالب المكتب بالانسحاب العاجل وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي اللبنانية . وطالب أيضا بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ ودعا الى الاحترام التام لسلامة الاراضي اللبنانية وسيادة واستقلال لبنان في داخل حدوده الدولية المعترف بها .

وأهاب المكتب بمجلس الامن الدولي أن ينظر في اتخاذ الاجراءات الالزامية المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وذلك لتحقيق الانسحاب الفوري وغير المشروط لقوات العدوان الاسرائيلية من أراضي الجمهورية اللبنانية المعترف بها دوليا .

٣٨ — وأهاب المكتب بجميع البلدان أن تقدم الدعم المادي والادبي لدول عربية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية التي هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في نضالها من أجل إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية .

٣٩ — وجدد المكتب الدعوة الى وقف جميع أنواع المعونة التي تقدم بهدف زيادة قوة اسرائيل العسكرية ، وإلى رفض التغييرات التي تحاول الدولة الصهيونية ادخالها في المنطقة لتفجير أنواعها الطبيعية والديموغرافية والاقتصادية .

٤٠ — وأدان المكتب التصاعد العسكري الاسرائيلي في ميدان الاسلحة التقليدية ، واستنكر تبييتها النية على امتلاك أسلحة نووية ، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين ، ومن ثم دعا المكتب جميع البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز الى أن تقوم في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح بتأييد اقتراح ينص على ما يلي :

(أ) الاحابة بجميع الدول ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، أن تتعاون تعاوناً تاماً وفعالاً في اتخاذ تدابير دولية فعالة وفقاً لما هو منصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، لتفادي التهديد الخطير الموجه الى السلم والامن الدوليين من جراء استمرار التصاعد في أسلحة اسرائيل .

(ب) مطالبة مجلس الأمن بأن يهيب بجميع الدول ، استناداً الى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وبخفض النظر عن أية عقود قائمة ، أن تمتنع عن تزويد اسرائيل بأية أسلحة أو عتاد أو معدات أو مركبات عسكرية أو أية قطع غيار لها ؛ وأن تضمن عدم وصول هذه المواد الى اسرائيل عن طريق أطراف أخرى ، وأن تنهي جميع عمليات تحويل المعدات النووية أو المواد القابلة للانشطار أو التكنولوجيا الى اسرائيل .

٤١ — وأدان المكتب أيضاً التزايد في الروابط العسكرية والاقتصادية بين اسرائيل وجنوب افريقيا وبيع اسرائيل الاسلحة الى جنوب افريقيا ، مما يدعم سياسة الاخيرة المعادية للشعوب الافريقية والعربية ، ولا حظ بقلق أن بيع الاسلحة المصنوعة في اسرائيل لمختلف البلدان وخاصة غواتيمالا ونيكاراغوا ، عامل من شأنه أن يدعم الصناعة الحربية في اسرائيل .

قضية فلسطين

٤٢ — أكد المكتب من جديد على ان قضية فلسطين تكمن في صميم النزاع القائم في الشرق الاوسط ، وندد بجميع سياسات الولايات المتحدة الامريكية التي ترمي الى تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني الشرعية الوطنية غير القابلة للتصرف وإلى فرض حلول جزئية .

٤٣ — وكرر المكتب الاعراب عن قلقه البالغ ازاء تمادي اسرائيل في اغتصاب فلسطين ، ورفضها الفاضح الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف ، والسياسة العنصرية التوسعية التي تتبعها الدولة الصهيونية ، وهي أمور ناطقها آخذ في الاتساع وتمثل تحدياً صارخاً

للمجتمع الدولي وخرقا مستمرا ومتزايدا لمبادئ ميثاق وقرارات الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

٤٤ - وذكر المكتب أن مؤتمر القمة الخامس المعقود بكونغرس كولومبو قد شدد على ضرورة قيام بلدان عدم الانحياز بممارسة مزيد من الضغط على اسرائيل في الأمم المتحدة وفي جميع وكالاتها المتخصصة ، كما أنه أهاب على وجه خاص بمجلس الأمن أن يتخذ اجراءات فعالة من بينها تلك المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، لارغام اسرائيل على الامتثال للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة . ولا حظ المكتب بقلق كبير أنه رغم هذه التدابير فقد تصاعدت الدولة الصهيونية في ارتكاب الانتهاكات والاعتداءات مما استتبع ، ومنه العدوان الذي ارتكب ضد لبنان ، الادانة الدولية . ورأى المكتب لزاما عليه أن يشدد على خطورة هذه الحالة وأن يدعو الى اتخاذ تدابير أشد قوة وحزم لوضع حد لسياسة العدوان المنهجية التي تتبعها اسرائيل .

٤٥ - وحث المكتب مجلس الأمن على اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وهي التقارير التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين ، وخاصة التوصيات الداعية الى تمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها بما في ذلك حق العودة الى ديارهم وممتلكاتهم ، وحقه الوطني في تقرير المصير واقامة دولة وطنية مستقلة له في فلسطين .

٤٦ - وأكد المكتب من جديد قرار مؤتمر القمة بكونغرس كولومبو الذي طالب جميع بلدان عدم الانحياز بأن تعلن مساندتها للشعب الفلسطيني في كفاحه تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، مثلته الشرعية الوحيدة ، الى أن يسترجع كافة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

٤٧ - وطالب المكتب بالاحتفال سنويا ، ابتداء من عام ١٩٧٨ ، بيوم ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر بوصفه اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني .

٤٨ - وأعاد المكتب الى الانذار أن مؤتمر كولومبو أكد من جديد على أن الصهيونية تمثل شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، وأنه أهاب ببلدان عدم الانحياز ألا تنسى ذلك عند اشتراكها في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصر المقرر عقده في اب/اغسطس ١٩٧٨ .

الصحراء الغربية

٤٩ - كرر المكتب الاشارة الى الاعلان الذي أصدره مؤتمر القمة الخامس بشأن مسألة الصحراء الغربية . ودعا الى تطبيق قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) الذي أقر مبدأ تقرير الشعوب لمصيرها ، كما طلب المكتب الى اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار والتابعة للأمم المتحدة أن تقوم ، استنادا الى قرار الجمعية العامة المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ ، بمتابعة الاحداث في تلك المنطقة متابعة دقيقة وأن تقدم تقريرا بهذا الشأن الى الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك حتى تتمكن من ايجاد حل عادل ودائم للمشكلة .

وفي الوقت نفسه أعرب المكتب عن وطيد أمله في أن تتمكن الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية ، التي ستعقد لهذا الغرض ، من الوصول الى حل مرض لجميع الأطراف المعنية بهذه المشكلة .

ورأى المكتب ان اتساع نطاق تواجد الدول الاستعمارية السابقة في المنطقة يشكل عائقا يعترض الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة من أجل الوصول الى حل سلمي للمشكلة . وتبعاً لذلك ، دعا المكتب الى انتهاء هذا الوجود .

إفريقيا

٥٠ - لا يزال النضال في إفريقيا لتخليص القارة من آخر بقايا الامبريالية والاستعمار والاحتلال والسيطرة والاستغلال من قبل دول أجنبية مستمرا لا يني . ومن ناحية أخرى ضاعفت القوى الامبريالية جهودها عن طريق ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية لا حياط النضال من أجل التحرير مستهدفة من ذلك عاقبة عملية انتهاء الاستعمار وتهديد الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز التي تعبّر عن تضامنها مع تلك الشعوب .

٥١ - وتبذل القوى الامبريالية محاولات لزعزعة النظم القائمة في البلدان الإفريقية وتوقيف النضال من أجل التحرر ، تعتمد فيها الى مضاعفة نشاطها في التدخل في الشؤون الداخلية وحياكة المناورات الاستعمارية والاستعمارية الجديدة ، واستخدام المرتزقة ، وبث الانقسامات والمنازعات المصطنعة بين الدول الإفريقية المتجاورة التي تربط بينها علاقات ودية .

٥٢ - وقد أدان المكتب كل هذه الاعمال الاستفزازية وحث حركة عدم الانحياز على أن تبقى يقظة ومتمدة وعلى أن تواصل دعمها للحرية في إفريقيا لكي تضمن نجاح التحرر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي للبلدان والشعوب الإفريقية بصورة لا رجعة فيها ، وعلى أن تضاعف من مساندتها لحركات التحرير .

الجنوب الإفريقي

٥٣ - استعرض المكتب بالتفصيل التطورات التي وقعت في الجنوب الإفريقي منذ الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز المنعقد بنيودلهي ، وسجل ارتياحه لزيادة التضامن الدولي باستمرار مع شعب الجنوب الإفريقي المضطهد . وفي هذا الصدد ، نوّه المكتب بالنتائج الهامة التي حققها المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا ، الذي انعقد في مابوتو في أيار/مايو ١٩٧٧ ، والمؤتمر العالمي لمكافحة الفصل العنصري الذي انعقد في لاغوس في آب/أغسطس ١٩٧٧ . ونوّه المكتب بقرار الامم المتحدة بشأن الفصل العنصري في ميدان الالعاب الرياضية ، وحث جميع الدول على ان تشارك مشاركة كاملة في المؤتمر العالمي القادم لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري الذي سينعقد في جنيف في آب/أغسطس ١٩٧٨ .

٥٤ - وعبر المكتب عن قلقه البالغ بصدور الحالة التي تزداد سوءاً في الجنوب الأفريقي حيث يستهين ذلك من تصاعد النزاع الناجم عن وجود أنظمة الاقلية العنصرية واستمرار بقائها وتشبثها العنيد بسياساتها العدوانية والمتعنتة في محاولة يائسة للاحتفاظ بقبضتها القاتلة على المنطقة وإدامة نظام الاستعمار والفصل العنصري . ولم تكف أنظمة الاقلية العنصرية بتوسيع نطاق ومضاعفة ممارساتها لعمليات الاضطهاد والابادة الجماعية بصورة وحشية ضد الشعوب الأفريقية في زيمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا ، بل أصبحت تمارس أيضاً المزيد من أعمال العدوان والاستفزاز ضد الدول الأفريقية المستقلة المجاورة .

٥٥ - ولا حظ المكتب أن تقديم الدعم لتحرير الجنوب الأفريقي يشكل الآن ، أكثر من أى وقت مضى ، أولوية قصوى بالنسبة لحركة عدم الانحياز .

٥٦ - واستعرض المكتب الحالة في روديسيا الجنوبية وعبر عن استنكاره الشديد لاستمرار اضطهاد شعب زيمبابوي والتنكيل به من قبل نظام الاقلية العنصرية غير الشرعي بقيادة ايان سميث ، وللأعمال العدوانية المتعمدة والمتكررة التي يتركها ذلك النظام غير الشرعي ضد دول الخط الأول بوتسوانا وموزامبيق وزامبيا ، التي تشكل القاعدة الخلفية للنضال الذي يقوم به شعب زيمبابوي من أجل التحرير .

٥٧ - وأكد المكتب من جديد حق شعب زيمبابوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الحقيقي ، وتحقيقاً لهذه الغاية أعلن مساندته الكاملة والثابتة لشعب زيمبابوي المضطهد في نضاله الشرعي والعادل لتحرير بلاده من الاضطهاد والسيطرة العنصريين .

٥٨ - وندد المكتب بشدة بالمخططات الاستعمارية لنظام الاقلية العنصرية غير الشرعي بقيادة ايان سميث الرامية الى احباط المحاولات المبذولة لتحقيق تسوية مقبولة دولياً لانتهاء الحكم غير الشرعي والعنصري . وتستهدف هذه المخططات أيضاً حرمان شعب زيمبابوي من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الحقيقي ، وذلك عن طريق القيام بمناورات خادعة وحقيرة ، تشمل ما يسمى بـ "التسوية الداخلية" في روديسيا ، التي يرفضها المكتب رفضاً باتاً ويدينها بشدة . ان ما يسمى بـ "التسوية الداخلية" ، التي ابتدعها النظام العنصري في محاولة للتفريغ بالمجتمع الدولي ، لا تستهدف في الحقيقة سوى تعزيز مركز حكم الاقلية البيضاء وإدامة بقائه . وبعد ان اعترف المكتب بأهمية الالتزام الدقيق بتطبيق الجزاءات المفروضة من قبل مجلس الامن ضد نظام ايان سميث ، أعرب عن قلقه البالغ لتزايد حالات خرق هذه الجزاءات ولا سيما من جانب بعض البلدان الغربية وبلدان أخرى ، وجدد مناشدته لجميع الدول أن تراعي تماماً تنفيذ هذه الجزاءات الالزامية .

٥٩ - ولا حظ المكتب أن النظام العنصري المتعنت في روديسيا الجنوبية يقوم باصرار وانتظام باعمال عدوانية ضد الدول المجاورة ، بوتسوانا وموزامبيق وزامبيا ، لتخويف هذه الدول بقصد اجبارها على التخلي عن مساندتها لشعب زيمبابوي المضطهد ولتدويل النزاع .

٦٠ - ان الاعتداء المتكرر ضد بوتسوانا وموزامبيق وزامبيا ، بما في ذلك غزو تشيموبيو في موزامبيق ، ولوانغوا في زامبيا ، وقرى بوتسوانا الواقعة على حدود روديسيا الجنوبية ، قد أدى الى قتل مئات

من المدنيين واللاجئين الأبرياء ، وتد مير ممتلكات ثمينة عن عمد . وعبر المكتب عن تضامنه مع تلك الدول ومع حركة التحرير لزيمبابوي ، وقرر أن تلك الأعمال الخسيسة التي يرتكبها نظام سميث ضد دول الخط الأول يجب ألا تمر دون عقاب . وفي هذا الصدد ، حث المكتب على اتخاذ إجراءات فعالة لوضع حد للانتهاكات المتكررة لسيادة تلك الدول وسلامة أراضيها ، وهي الانتهاكات التي تنبع من استمرار وجود هذا النظام غير الشرعي .

٦١ - وأشاد المكتب بالجبهة الوطنية لقيامها بشن النضال المسلح ومضاعفته لانتهاء الاحتلال غير الشرعي لبلادها ، وأعلن دعمه الكامل والصريح لحركة التحرير في كفاحها من أجل تحرير زيمبابوي من الاستعمار وتحقيق استقلالها الكامل .

٦٢ - ورأى المكتب أنه لا يمكن أن يكون هناك حل دائم وسلمي لمشكلة زيمبابوي بدون اشراك قوات التحرير المناهضة . ويحمل المكتب بريطانيا ، بصفتها الدولة الاستعمارية القائمة بالادارة ، مسؤولية وجود نظام ايان سميث في حد ذاته .

٦٣ - وكثر المكتب الاعراب عن قلقه البالغ ازاء استمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من قبل جنوب افريقيا ، الذي يشكل تحديا تاما للامم المتحدة ، ومحكمة العدل الدولية والمجتمع الدولي فسي مجموعه . ان نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا يتماهى في اخضاع شعب ناميبيا للاضطهاد والقمع بقسوة ووحشية سعيا الى ادامة احتلاله غير الشرعي لذلك البلد . وفي الآونة الاخيرة صعدت جنوب افريقيا حكم الارهاب الذي تمارسه في ناميبيا حيث تجلّى ذلك من عمليات التوقيف الجماعية التعسفية ، والتعذيب ، والاعتقال ، والسجن ، ضد الوطنيين النامبيين ، وخاصة اعضاء منظمة سوابو ، وذلك بمقتضى " سلطات الطوارئ " المخولة لمن يسمى بالقائم بالادارة العام . كما ان احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا أصبح أكثر اتساما بحملات الازعاج والتخويف والاهانة للشعب النامبي .

٦٤ - لقد دأب النظام العنصري في جنوب افريقيا دون كلل على السعي الى تقسيم شعب ناميبيا على أسس عرقية ، وذلك في اطار ما يبذله من محاولات لادامة سيطرته التامة على ذلك الاقليم . وكان ذلك هو السبب الذي حدا ببريتوريا الى أن تصدر لناميبيا سياستها الخاصة بالفصل العنصري والمانتوستانات ، والى تأييد ما يسمى بمؤتمر تورنهال الدستوري الذي أوفدت اليه صناعته المختارين بعناية . وفي حين زعم ذلك النظام أنه يسعى الى الوصول الى تسوية مقبولة دوليا ، كان يعمل في الحقيقة بصورة محمومة على اجراء ما يسمى بـ " التسوية الداخلية " في ناميبيا ، وهي تسوية ترمي الى اعطاء سلطة شكلية لنظام صنيع ، واضفاء صبغة قانونية على الاحتلال العنصري وتشجيع نشوب الحرب الاهلية وترويج خرافة هي أن نضال الشعب النامبي من أجل تحرير اراضيهِ هو عدوان مدبر من الخارج . وفي هذا الصدد ، قامت جنوب افريقيا أيضا بارسال جيوش قبلية الى ناميبيا .

٦٥ - ولقد ارتكب النظام العنصري في جنوب افريقيا عملا خسيسا وفاحشا يرمي الى تقويض السلامة الاقليمية والاستقلال الاقتصادي والأمن الوطني لناميبيا ، ان أرغم برلمانها المزيف على اصدار قانون غير مشروع يضم خليج والفيس .

٦٦ - كما عمد النظام العنصرى في جنوب افريقيا الى مضاعفة حشوده العسكرية في ناميبيا ، ويقوم بصورة غير مشروعة باستخدام هذا الاقليم في ارتكاب أعمال عدوانية ضد البلدان الافريقية المستقلة المجاورة ، وخصوصا جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية زامبيا اللتين تشكلان قاعدة خلفية لحركة التحرير الناميبية . وزيادة على ذلك ، أصبح النظام العنصرى يكثر من تجنيد المرتزقة .

٦٧ - وأكد المكتب من جديد حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطنى وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع ، ولا سيما قرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) . وأدان بشدة النظام العنصرى في جنوب افريقيا لاستمراره في احتلاله غير الشرعى لناميبيا ، ولمضاعفته الاضطهاد والقمع للشعب الناميبى ، ولمناورات الرامية الى فرض نظام عميل على هذا الاقليم ، ولضمه غير المشروع لخليج والفيس . وأعرب المكتب بطريقة حاسمة وواضحة عن دعمه لسلامة أراضي ناميبيا بما في ذلك خليج والفيس ، وشدد ، في هذا الصدد ، على أنه يعتبر ان قيام جنوب افريقيا بضم خليج والفيس يمثل اجراء لاغيا وباطلا ، وعملا من أعمال اغتصاب الاراضى والتوسع لا يمكن قبوله .

٦٨ - وأدان المكتب أيضا جنوب افريقيا لقيامها بنفوز جمهورية أنغولا الشعبية من ناميبيا ، في ٤ أيار/مايو ١٩٧٨ ، وان هذا العمل العدواني الجديد الذى ارتكبته جنوب افريقيا ضد أنغولا والذى نجمت عنه خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات ليقوم شاهدا جديدا على محاولات نظام جنوب افريقيا الاجرامية التي لا تهدأ لتقويض استقلال أنغولا وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، وسعيها في الوقت ذاته الى شل حركة التحرير الناميبية وابادة اللاجئين الناميبين . وأعرب المكتب عن ارتياحه لمبادرة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، في قراره ٤٢٨ (١٩٧٨) ، بادانة جنوب افريقيا لقيامها بالهجوم المسلح على قرى كاسنغا ومبوندولا وتشتكيرا الانفولية . وينبغي لمجلس الأمن في حالة وقوع عدوان آخر أن يتخذ اجراءات فعالة من شأنها أن ترغم نهائيا نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا على احترام استقلال أنغولا وسيادتها وسلامة أراضيها .

٦٩ - ولا حظ المكتب بارتياح أيضا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد انعقدت مؤخرا في دورة استثنائية مخصصة لناميبيا ، واعتمدت بأغلبية ساحقة اعلانا وبرنامج عمل لتحرير ناميبيا . وقد كانت هذه الدورة الاستثنائية برهاننا لاثقا على تصميم المجتمع الدولي على انهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعى لناميبيا ، وعلى تحرير هذا الاقليم بصورة حقيقية وهما أمران طال تأخرهما . وقد زكى المكتب لجميع الحكومات الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بناميبيا واللذين اعتمدتهما الدورة الاستثنائية . وحث المكتب أيضا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على أن يتخذ اجراءات فورية لتنفيذ الاحكام المتعلقة بالموضوع من تلك الوثيقة ، ولا سيما الدعوة الى فرض جزاءات اقتصادية شاملة ، وفرض حظر على تزويد جنوب افريقيا بالاسلحة والنفط ، وذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

٧٠ - واعتبر المكتب أن زيادة حدة حكم الارهاب الذى تمارسه جنوب افريقيا في ناميبيا ، وغزوها المسلح لأنغولا مؤخرا ، أمران ينهضان دليلا جديدا على أن النظام العنصرى لا ينوى الانسحاب من ناميبيا بالطرق السلمية . وان هذا الموقف من جنوب افريقيا ليتعارض مع ادعائها بأنها تزمع الانسحاب من ناميبيا على أساس قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٨) . وتبعاً لذلك رأى المكتب أنه ينبغي ممارسة أقصى ما يمكن من الضغط على جنوب افريقيا لحملها على الجلاء عن ناميبيا .

٧١ — وأثنى المكتب على شعب ناميبيا بزعامة حركة "سوابو" ، ممثلته الشرعية الوحيدة ، لنضاله الباسل ضد الاحتلال غير الشرعي من قبل جنوب افريقيا وفي سبيل التحرير الوطني الحقيقي . وانطلاقا من تأكيد المكتب على مساندته الخالصة لشعب ناميبيا وتضامنه معه في نضاله العادل ، ناشد المكتب المجتمع الدولي أن يقدم الى شعب ناميبيا وحركة تحريره الوطني الدعم المادي وغيره بكميات متزايدة ومستمرة .

٧٢ — وخلص المكتب الى ان النظام العنصري في جنوب افريقيا التي تعتنق الفصل العنصري قد سدر في استحداثه آليات وحشية للقمع وللاستغلال ، مضفيا عليها الصبغة المؤسسية ومطورا اياها حتى بلغت درجة عالية من التعقيد . وقد عمد الى تعريض الافريقيين دون تمييز لعمليات القتل الجماعي والتعذيب الوحشي والسجن والاعتقال تعسفا والطرد الجماعي وغير ذلك من مختلف أشكال المضايقة ، محاولا القضاء على تصميمهم على تحقيق حقوقهم الاساسية غير القابلة للتصرف . وفي مناورة لتضليل المجتمع الدولي وخلق مناطق عازلة وتفتيت المعارضة الافريقية وتوفير احتياطي من اليد العاملة الرخيصة ، أعلن نظام الفصل العنصري "الاستقلال" الوهمي للترانسكي وبوفوثا تسوانا ، وهو يسارع الان الى تنفيذ خطط مماثلة لمنح "استقلال" وهمي لما يسمى بانتويستان بندا .

٧٣ — وفي محاولتها لفرض قوتها الاستعمارية وتخويف الدول الافريقية ، زادت جنوب افريقيا من حشودها العسكرية بما في ذلك استحداث موقع للتجارب النووية في صحراء كالاهاري بمساعدة بعض الدول الغربية .

٧٤ — وأدان المكتب بشدة مخططات جنوب افريقيا لاستحداث أسلحة نووية وحث الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد قريبا على أن تبحث هذه المسألة وتتخذ اجراءات فعالة لايقاف هذا التطور الخطير الذي ستترتب عليه آثار وخيمة على افريقيا وعلى السلم والا من الدوليين .

٧٥ — وأدان المكتب بشدة نظام جنوب افريقيا لاستمراره في سياسة الفصل العنصري الكريهة ، ودعا الى التصفية النهائية لذلك النظام لمصلحة الأمن والسلم الدوليين . وأكد المكتب من جديد على حق شعب جنوب افريقيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وأشاد بمن قدموا تضحيات عظيمة في سبيل قضية تحرير جنوب افريقيا .

٧٦ — وأدان المكتب أيضا نظام بريتوريا لاستمراره في سياسة المعاملة غير الانسانية للشعوب الافريقي في جنوب افريقيا عن طريق المذابح البشرية والتعذيب الوحشي وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية واستغلال اليد العاملة قسرا والترحيل الجماعي وغير ذلك من أشكال المضايقة .

وأشار المكتب الى قرارات الأمم المتحدة المتصلة بهذا الموضوع والتي تدين قيام نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا بانشاء ما يسمى بالبانتيستانات ، وأدان "الاستقلال" المزيف لبانتيستان بوفوثا تسوانا ورفضه بشده ، وأعلن عدم صحة هذا الاستقلال المزعوم . وأهاب بجميع الدول أن تستمر في تجاهلها لوجود مثل هذه الكيانات .

٧٧ - وشجب المكتب بشدة أعمال الدول والمصالح الاقتصادية الأجنبية ، التي ما زالت تتعاون مع نظام بريتوريا العنصرى الامر الذى يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد ، مما يشجعها على الاستمرار في سياساتها الاجرامية . وبالإضافة الى ذلك ، ذكر المكتب قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) القاضي بفرض حظر الزامي على تزويد جنوب افريقيا بالاسلحة تطبيقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وأدان المكتب بشدة البلدان الغربية التي ما زالت مستمرة في تسليح جنوب افريقيا والتعاون معها في الميدان النووى .

٧٨ - وأعرب المكتب عن قلقه البالغ ازاء قيام المحور المشكل من الانظمة العنصرية القائمة في جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية واسرائيل بتقوية الروابط التي تجمع بينه في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وخاصة في ميدان الاسلحة النووية . وأشار المكتب من جديد الى أن هذه الانظمة تستهدف القضاء على حركات التحرير في الجنوب الافريقي وفلسطين ، والهيمنة على افريقيا والعالم العربى .

٧٩ - وأكد المكتب من جديد على الدور الذى تقوم به دول الخط الأول بوصفها قاعدة استراتيجية خلفية لحركة التحرير ، وأقر بأن هذه البلدان ما زالت تقدم تضحيات اقتصادية كبيرة وتضحيات أخرى من أجل الكفاح العادل في سبيل تحرير الجنوب الافريقي واستقلاله . وفي هذا الصدد ، أشار المكتب الى قرارات الأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة لأنغولا وبوتسوانا وموزامبيق وزامبيا ، وأشاد بالدول التي استجابت لهذه القرارات فقدمت المساعدة التي تمس اليها الحاجة . ووجدد المكتب مناشدته للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدات متزايدة ومستمرة لدول الخط الأمامي لتعزيز قدرتها على المساهمة الفعالة في نضال التحرير وتمكين تلك البلدان من الدفاع عن نفسها ضد أنظمة الاقلية العنصرية .

٨٠ - ان التنمية الاقتصادية في ليسوتو ما زالت تتكبد الصعاب نتيجة لرفض ليسوتو الاعتراف بـ "الاستقلال الزائف للترانسكي ، امثالاً منها لقرارات الأمم المتحدة التي تتصل بالموضوع . وأثنى المكتب على الدول التي قدمت المعونة بالفعل الى ليسوتو ، وناشد الدول التي لم تقم بذلك بعدم أن تخف الى تقديم المعونة الى ليسوتو لكي تتمكن من تنفيذ مشاريعها للتنمية . وتعزز من قدرتها على تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالفرقة العنصرية والبانكوسانات تنفيذها تاما .

٨١ - وأشاد المكتب بأعضاء حركة عدم الانحياز الذين ساهموا في صندوق التضامن المخصص لتحرير الجنوب الافريقي والذي أنشئ بموجب القرار رقم ٢ الصادر عن مؤتمر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، ووجه نداء آخر الى البلدان التي لم تفعل ذلك بعد بأن تستجيب بصورة ايجابية وسريعة .

قبرص

٨٢ - وذكر المكتب البيان الذى سبق لبلدان عدم الانحياز أن أصدرته فيما يتعلق بقبرص ، وأعرب عن قلقه البالغ لاستمرار الازمة ، وعن أسفه الشديد لاستمرار قوات أجنبية في احتلال ذلك الجزء من أراضي جمهورية قبرص رغم القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ، والاعلانات الصادرة عن حركة عدم الانحياز ، ووجدد المكتب الاعراب عن تأييده وتضامنه الكاملين مع شعب وحكومة جمهورية قبرص التي هي

دولة من الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز ، وطالب بالتنفيذ الفوري لقرارات الأمم المتحدة ، ولا سيما القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي اتخذته الجمعية العامة بالاجماع وأيده مجلس الأمن في قراره ٣٦٥ (١٩٧٤) . وأهاب المكتب بجميع الدول أن تحترم سيادة قبرص واستقلالها وسلامتها أراضيها وعدم انحيازها احتراماً دقيقاً وأن تكف عن جميع أشكال التدخل الاجنبي في شؤونها ؛ وطالب بانسحاب القوات المسلحة الاجنبية من قبرص انسحاباً فورياً غير مشروط ، وباتخاذ خطوات عاجلة لضمان عودة كافة اللاجئين سالمين الى ديارهم ، وطالب أيضاً باحترام حقوق الانسان لكل القبارصة ، بما في ذلك البحث عن المفقودين منهم وتعليق غيابهم .

٨٣ - وحث المكتب أيضاً جميع الاطراف على الامتناع عن اتخاذ تدابير انفرادية ، وأعرب عن أسفه لما اتخذ من هذه التدابير بالفعل ، ولا سيما التدابير التعسفية التي اتخذت بهدف تغيير التركيب السكاني في الجزيرة بطرق عشوائية . وأشار المكتب الى أن الحالة الناجمة عن هذه التدابير لا ينبغي أن تؤثر على حل مشكلة قبرص .

٨٤ - وأوصى المكتب مجلس الأمن بأن يبقي قضية قبرص قيد الاستعراض الدائم وان يتخذ تدابير فعالة وفقاً للأحكام المتصلة بالموضوع في الميثاق ، وذلك بقصد ضمان التطبيق السريع لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقبرص .

جزيرة مايوت

٨٥ - على الرغم من ان جزر القمر نالت استقلالها فانها لا تزال ضحية للعدوان الامبريالي . فالحكومة الفرنسية تنتهك سلامة أراضي هذه الدولة ووحدتها السياسية ، محاولة فصل جزيرة مايوت ، التي تشكل مع جزر انجوان والقمر الكبرى ، وموهيلي أرخبيل القمر .

وقد أدان المكتب التدخل الفرنسي في تلك المنطقة ، ذلك التدخل الذي يمثل انتهاكاً للمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة ، ولا سيما المبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) الصادر بتاريخ ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ .

٨٦ - ويرى المكتب ان فرنسا لم تحترم ارادة شعب جزر القمر ، وهو يحث تلك الدولة على الدخول في محادثات مع حكومة جزر القمر لوضع حد للحالة القائمة ؛ وزيادة على ذلك ، يطالب فرنسا بسحب قواتها من جزيرة مايوت وبإزالة قواعدها العسكرية الموجودة هناك .

كوريا

٨٧ - استعرض المكتب الحالة السائدة في كوريا وطالب بان يتوقف في الحال هذا الاسلوب الجديد من الحرب المتمثل في المناورات الاستفزازية في كوريا الجنوبية وان تتوقف كذلك المخططات الرامية الى خلق "كوريتين" ، وأكد المكتب من جديد دعمه لطلب الشعب الكوري العادل من أجل توحيد البلاد من جديد على أساس الاستقلال والسلام بدون أى تدخل أجنبي ، وذلك على أساس مبادئ إعادة التوحيد الثلاثة التي ينص عليها البلاغ المشترك الذي توصلت اليه كل من كوريا الشمالية والجنوبية

بتاريخ ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ ، وهي انسحاب جميع القوات الاجنبية المتمركزة في كوريا الجنوبية وسحب كل عتادها الحربي بما في ذلك الاسلحة النووية والقواعد العسكرية ، وحل قيادة الأمم المتحدة ، والاستعاضة عن اتفاق الهدنة الكورى باتفاق سلم .

كمبوتشيا وفييت نام

٨٨ - أعرب المكتب عن أمله في أن تجد المشاكل التي تتصل بالعلاقات بين فييت نام وكمبوتشيا تسوية سلمية تقوم على أساس الاحترام المتبادل لاستقلال الدولتين وسيادتهما وسلامة أراضيهم وعدم تدخل احدهما في الشؤون الداخلية للآخرى وذلك طبقا لمبادئ حركة عدم الانحياز ، كما أعرب عن أمله في أن يدخل البلدان في مفاوضات لهذه الغاية .

لاوس وفييت نام

٨٩ - لاحظ المكتب بارتياح ان صندوق التضامن التابع لحركة عدم الانحياز والمخصص لاعادة بناء لاوس وفييت نام قد تأسس وفقا لقرارات مؤتمر قمة كولومبو . وقد أعرب المكتب بجميع بلدان عدم الانحياز ان تجد دعمها لذلك الصندوق بحيث يمكن تقديم تقرير عن نجاح عملياته الى رؤساء السدول والحكومات في مؤتمر القمة السادس لعدم الانحياز .

تيمور الشرقية

٩٠ - انطلاقا من القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة الخامس لبلدان عدم الانحياز ، أكد المكتب مرة أخرى حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن .

أمريكا اللاتينية

٩١ - أبدى المكتب دعمه الثابت لأعمال بلدان أمريكا اللاتينية الهادفة الى تعزيز سيادتها الوطنية والدفاع عنها واسترداد مواردها الطبيعية ، وأدان الاعمال العدائية والضغط الاقتصادي الخارجي الرامي الى عرقلة مثل هذه المساعي .

٩٢ - وأكد المكتب مرة أخرى قلقه لوجود أراض مستعمرة في أمريكا اللاتينية ، ولوجود قواعد عسكرية اجنبية في المنطقة تعرض السلم والامن للخطر . وجدد تضامنه النشط مع شعوب تلك الاراضي في نضالها الشرعي من أجل تقرير المصير والاستقلال ولازالة جميع أشكال التواجد العسكري من بلادها .

٩٣ - وأكد المكتب ضرورة وضع نهاية فورية وغير مشروطة للحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا ، وأعرب عن مساندته لحق الشعب الكوبي في التعويض عن الخسائر المادية الكبيرة التي تسبب

فيها هذا الحصار . وأعرب المكتب مرة أخرى عن تضامنه مع مطلب كوبا باسترجاع الجزء الذي تحتله حاليا الولايات المتحدة من أراخيبها على غير إرادة كوبا وهو قاعدة غوانتانامو البحرية .

٩٤ — وأشار المكتب الى ما قدمه من دعم وطيء في كل المحافل لحكومة وشعب بنما وهنأهما على نجاح جهودهما لاستعادة ممارستهما وسيادتهما الفعلية على جميع أراخيبهما الوطنية . وأحاط المكتب علما بتوقيع الولايات المتحدة وبنا على المعاهدة المتعلقة بحياد قناة بنما الدائم وتشغيلها وعلى معاهدة قناة بنما لعام ١٩٧٧ ، اللتين قرر البلدان التصديق عليهما مع التأكيد الصريح من جانب الولايات المتحدة لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبنما . واعتبر المكتب ان هاتين المعاهدتين تمثلان خطوة نحو إزالة الاوضاع الاستعمارية في ذلك الشريط من أراخي بنما الذي تقع فيه القناة ، وانهما تساهمان أيضا في احراز تقدم في عطية انهاء الاستعمار انهاء تاما في جميع بلدان امريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي . وأحاط المكتب علما أيضا بأن بنما والولايات المتحدة الأمريكية قد اتفقتا على عرض بروتوكول معاهدة حياد القناة لانضمام جميع الدول ، وطلب من جميع الدول ان تحترم الحياد الدائم لهذا الممر المائي بين المحيطين وان تلتزم التزاما دقيقا بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية بنما ، مشددا على أن أى عمل أو نشاط معاد لسيادة بنما أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي سيكون انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي الذي ينظم العلاقات فيما بين دول المنطقة ، وسيشكل تهديدا للسلم والامن العالميين .

٩٥ — واستعرض المكتب بقلق بالغ استمرار التهديدات والضغوط التي تمارس ضد حرمة وسلامة أراخي بليز ، والتي لا تزال تمنع شعب ذلك الاقليم من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال .

وأكد المكتب تضامنه مع شعب بليز مهيبا بجميع الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز وبالمجتمع الدولي كافة ان تعمل كل ما في وسعها لتمكين شعب بليز من التقدم السريع في طريق الحصول على استقلال مبكر وذلك مع المحافظة على سلامة أراضيه .

٩٦ — وفيما يتعلق بقضية جزر مالفين ، أعرب المكتب عن تأييده لتطلع جمهورية الأرجنتين العادل وحث على الاسراع في المفاوضات بين الأطراف المعنية بهدف إعادة خضوع هذا الاقليم للسيادة الأرجنتينية .

٩٧ — وأيد المكتب قرارات الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحالة في شيلي ، وناشد الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجمعية العامة أن يبذلا كل ما في وسعهما ، في نطاق الاختصاصات المخولة للجمعية العامة ، من أجل رد الاعتبار لحقوق الانسان وحرياته الأساسية في شيلي ، ومحاولة الحصول على معلومات عن مكان الأشخاص المفقودين في ذلك البلد .

٩٨ — وأشار المكتب الى قراراته السابقة وأكد من جديد ساندته لحق شعب بويرتوريكو المشروع في تقرير المصير وفي الاستقلال ودعا الى اتخاذ تدابير عاجلة لتحقيق ذلك الهدف .

٩٩ — وندد المكتب بالعلاقات التي تزداد وثوقا بين شيلي وأوروغواي وباراغواي وبوليفيا وغيرها من البلدان وبين النظام العنصرى في جنوب افريقيا .

أوروبا

١٠٠ - أشار الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق الى الموقف الذي اتخذته مؤتمر القمة الخامس لبلدان عدم الانحياز بشأن الحالة القائمة في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط ، وأحاط علما بالنتائج الايجابية لمؤتمر بلغراد بشأن الأمن والتعاون في أوروبا ، ويعقد الدول التي اشتركت في هذا المؤتمر النية علي أن تضمن استمرار تنمية قيام تعاون متعدد الأطراف متكافئ على أساس الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . ولا سيما التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط . ورأى المكتب أن التنفيذ المستمر لجميع أحكام الوثيقة الختامية أمر لا غناء عنه ، ولا سيما الأحكام التي تتعلق بتعاون البلدان الأوروبية مع بلدان العالم الأخرى ، وخاصة في حل المشاكل العالمية مثل التنمية ونزع السلاح . ولا حظ المكتب بارتياح التعاون الناجح بين بلدان عدم الانحياز والبلدان الأوروبية المحايدة وما قامت به من جهود مشتركة في اجتماع بلغراد تحقيقاً لهذه الغاية .

البحر الأبيض المتوسط

١٠١ - وفيما يتعلق بالبحر الأبيض المتوسط أشار المكتب الى ضرورة مضاعفة الجهود المنسقة التي تبذلها بلدان عدم الانحياز الواقعة على البحر الأبيض المتوسط والتي تستهدف تحويل تلك المنطقة الى منطقة سلم وتعاون الامر الذي يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة في تعزيز السلم والأمن الدوليين في بلدان تلك المنطقة . وفي هذا الصدد أوصى المكتب مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي سينعقد في بلغراد بأن يقوم بتنسيق المزيد من جهود بلدان عدم الانحياز ، ولا سيما في نطاق الأمم المتحدة ، وذلك لتنفيذ قرارات مؤتمر القمة الخامس التي تتعلق بالبحر الأبيض المتوسط .

المحيط الهندي كم منطقة سلم

١٠٢ - أشار المكتب الى اعلان كولومبو وأكد من جديد التزام بلدان عدم الانحياز باعلان المحيط الهندي منطقة سلم ، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧١ في قراره ٢٨٣٢ (د - ٢٦) . ودعا المكتب الى ازالة كل ما هو أجنبي من قواعد ومنشآت عسكرية ومرافق للاسداد والتموين من المحيط الهندي وامتداداته الطبيعية ، والتخلص من الأسلحة النووية أو أية أسلحة أخرى من اسلحة التدمير الشامل ، ومن كل مظهر للوجود العسكري للدول الكبرى ، في المحيط الهندي في اطار الخصومات القائمة بين الدول الكبرى . وأدان انشاء القواعد العسكرية الأجنبية ، والاحتفاظ بها وتوسيعها ، كما هو الحال في ديبغو غارسيا . وأدان المكتب وجود القواعد العسكرية لجنوب افريقيا في المنطقة ، والتعاون العسكري الوثيق في المنطقة بين أنماة بريتوريا واسرائيل وغيرها من الدول الغربية الأخرى . وأدان المكتب بصورة خاصة وجود قاعدة سي سيمونستان وسيلفرماين ومشروع أد فوكات ، الذي يهدف - من جملة ما يهدف اليه - الى مراقبة حركات التحرير الوطنية الافريقية . وأكد المكتب أيضا ان انضمام دول المحيط الهندي الساحلية والخلفية الى عضوية التحالفات العسكرية التي يتم انشاؤها في اطار الخصومات القائمة بين الدول الكبرى أمر من شأنه

أن يعرقل تحقيق أهداف اعلان المحيط الهندي منطقة سلم ، ولذلك حث هذه الدول على الانسحاب من هذه العضوية .

١٠٣ - وعبر المكتب عن اقتناعه بأن أية محاولة لإنشاء مناطق نفوذ في المحيط الهندي وامتداداته الطبيعية ، سوف تكون مناقضة لأهداف اعلان المحيط الهندي منطقة سلم . ولا حظ أن الدول الكبرى عاكفة على التفاوض فيما بينها بشأن قضية نزع السلاح في المحيط الهندي . ولا حظ أيضا أن الدول الكبرى أقامت اتصالات مع اللجنة المخصصة للمحيط الهندي وأعرب عن أمله في أن تتعاون الدول الكبرى وأهم الدول المستخدمة للمحيط الهندي تعاوناً فعالاً مع اللجنة المخصصة . وحث الدول الكبرى على التعجيل بمفاوضاتها مستهدفة الامثال لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٨٣٢ (د - ٢٦) .

١٠٤ - وأشار المكتب الى المقرر الوارد في القرار ٨٦/٣٢ الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والثلاثين والقاضي بأن يعقد اجتماع لدول المحيط الهندي الساحلية والخلفية في نيويورك في وقت مناسب ، وذلك كخطوة تالية نحو عقد مؤتمر بشأن المحيط الهندي .

تسوية المنازعات بالطرق السلمية

١٠٥ - لاحظ المكتب بأسف أن الخلافات بين بعض بلدان عدم الانحياز قد أدت الى ظهور حالات من النزاع . وأوصى بأن تلتزم بلدان عدم الانحياز بحلولاً سلمية للخلافات بينها وفقاً لمبادئ عدم الانحياز ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك على أساس الاحترام التام المتبادل لاستقلال كل بلد وسيادته وسلامة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية ، وحق الشعوب في التنمية الوطنية والاجتماعية دون عوائق . وأوصى المكتب المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز بأن يبحث الطرق والوسائل التي يمكن لحركة عدم الانحياز أن تساهم بها في تسوية الخلافات بين بلدان عدم الانحياز بالطرق السلمية .

التعاون في مجال الاعلام

١٠٦ - أحاط المكتب علماً بارتياح بالتقارير الهامة عن موضوع الاعلام التي قدمها كل من تونس بوصفها رئيس المجلس الدولي الحكومي للتنسيق في مجال الاعلام ووسائل الاعلام ، والهند بوصفها رئيس لجنة التنسيق لمجموعة وكالات الأنباء ، ويوغوسلافيا ، بوصفها رئيس اللجنة المعنية بالتعاون بين منظمات الاناعة في بلدان عدم الانحياز .

١٠٧ - وقد رحب المكتب بالنتيجة الناجحة للمؤتمر الأول لمنظمات الاناعة والتلفزيون في بلدان عدم الانحياز الذي عقد في مدينة سراجيفو في يوغوسلافيا فيما بين ٢٤ و ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ كما رحب بالشروع في التنفيذ الهادف لخطة تنفيذ برنامج العمل .

١٠٨ - وأعرب المكتب عن ارتياحه لأن مجموعة وكالات الأنباء في بلدان عدم الانحياز تقوم الآن بتعزيز المرحلة التشغيلية ، وأيد القرارات الملموسة التي اتخذتها مؤخرا لجنة التنسيق لمجموعة وكالات الأنباء في اجتماعها الثاني الذي عقد في جاكارتا في الفترة مابين ٣ و ٥ نيسان/ابريل ١٩٧٨ .

١٠٩ - وأيد المكتب القرارات التي اتخذت في الاجتماع الثاني للمجلس الدولي الحكومي للتنسيق في مجال الاعلام ووسائل الاعلام في بلدان عدم الانحياز ، المعقود في هافانا في الفترة مابين ١٦ و ١٩ نيسان/ابريل ١٩٧٨ .

١١٠ - وحث المكتب حكومات بلدان عدم الانحياز على أن تقوم بتنفيذ التوصيات المقدمة من المجلس والهيئتين الأخريين ، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين الاتصالات والهياكل الاساسية ، وتخفيض رسوم البث ، والتغلب على النقص في الكوادر والموظفين المدربين ، وذلك عن طريق تنظيم دورات تدريبية والتعاون مع اليونسكو .

١١١ - وأوصى المكتب بأن تقوم بلدان عدم الانحياز بتنسيق مواقفها والتقدم كجبهة متحدة في الأمم المتحدة وفي اليونسكو ، وذلك حتى تعطي المناقشات حول الاعلام التوجيه الضروري نحو استحداث نظام دولي جديد للاعلام على النحو الذي تصوره اعلان مؤتمر القمة الذي انعقد في كولومبو .

١١٢ - ورحب المكتب باقتراح سرى لانكا الذي يقضي بانشاء مركز للوثائق لحركة عدم الانحياز في كولومبو ، تكون مهمته جمع وثائق ومنشورات حركة عدم الانحياز وفهرستها والمحافظة عليها ، وذلك منذ ظهور هذه الحركة ، ووضع نسخ من هذه الوثائق في متناول البلدان الأعضاء . وقد اتفق على أن انشاء مثل هذا المركز لوثائق حركة عدم الانحياز من شأنه أن يسد بانتظام حاجة ماسة الى جمع مواد الوثائق الثمينة وجعلها في متناول البلدان الاعضاء والباحثين بطريقة ميسورة . وأوصى المكتب بأن يقدم هذا الاقتراح الى المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي سينعقد في بلنراد ، وذلك لكي يقوم بالنظر فيه .

١١٣ - وأعرب الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز ، المعقود في هافانا في الفترة من ١٥ الى ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٨ ، عن تقديره للميسر والجو الودي اللذين انعقد الاجتماع في هافانا .

وأعرب المكتب عن بالغ اغتباطه بالترتيبات الممتازة التي اتخذت ، خاصة وأن حكومة كوبا استجابت لنداء المكتب في ظروف استثنائية . وقد ساهمت التسهيلات التي قدمها البلد المضيف والاستقبال الحار والمعاملة الودية التي أبدتها الشعب الكوبي مساهمة كبيرة في انجاح الاجتماع . وعبر المكتب عن جزيل شكره وعميق امتنانه لحكومة وشعب كوبا بقيادة سعادة القائد الاعلى فيديل كاسترو ، رئيس الجمهورية .

وكرر المكتب الاعراب عن تقديره البالغ للدور الذى تلعبه كوبا في دعم قضية التحرير الوطني والحرية ، والمساهمة في النهوض بالسلم والأمن الدوليين .
وأكد المكتب من جديد على أهمية مؤتمر القمة السادس القادم الذى سيعقد في هافانا في عام ١٩٧٩ ، وأعرب عن يقينه بأن مؤتمر القمة السادس سيساهم أكثر في تدعيم حركة عدم الانحياز وتعزيز الدور الذى تقوم به في الشؤون الدولية .

الامور الاقتصادية

- ١ - أشار المكتب الى أن الملاحظة التي أبدتها رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في اجتماعاتهم بكونغوبو في شهر آب/أغسطس ١٩٧٦ ، ومفادها أن البلدان النامية لا تزال تواجه " أزمة حادة سواء بالنسبة لتحقيق الحد الأدنى من مستويات المعيشة لشعوبها والمحافظة عليه ، أو بالنسبة لاتفاق التنمية فيها " ، ملاحظة لا تزال صحيحة للأسف .
- ٢ - وذكر المكتب أنه خلص في اجتماعه الأخير المنعقد في نيودلهي الى أنه لم يحدث تحسن يذكر في حالة البلدان النامية ، نظرا لعدم احراز أى تقدم محسوس في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي .
- ولذلك اعتبر المكتب أن استمرار هذه الحالة يزيد من لزوم قيام بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بتكثيف جهودها لضمان التعجيل باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .
- ٣ - وشدد المكتب على أن الكفاح ضد النظام الاقتصادي العالمي المجحف هو جزء لا يتجزأ من كفاح الشعوب ضد الامبريالية والاستعمار والصهيونية والتمييز العنصري والفصل العنصري وكافة أشكال السيطرة والاستغلال وكذلك الاحتلال الأجنبي .

استعراض الحالة الاقتصادية الدولية

- ٤ - استعرض المكتب الحالة الاقتصادية الدولية فلاحظ بقلق انه منذ اجتماعه الاخير في نيودلهي في نيسان/ابريل ١٩٧٧ لم يتم احراز أى تقدم يذكر في مجال إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي وأن الثغرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تزداد اتساعا . ونتيجة لذلك استمرت فسي التدهور حالة بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، وخاصة حالة أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية وأشد البلدان تأثرا بحالة الاقتصاد العالمي .
- وتتميز الحالة الاقتصادية الدولية الراهنة باتجاهات رجعية في سياسات الدول المتقدمة النمو المتعلقة بالتجارة ونقل الموارد من أجل التنمية .

٥ - وفي مجال التجارة ، يمكن اعتبار سياسات البلدان المتقدمة النمو القائمة على الحماية بمثابة رد فعل من جانبها لتحوّل الميزة النسبية الى صالح البلدان النامية في بعض القطاعات ، وللجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال تجهيز موادها الأولية . وأهاب المكتب بالبلدان المتقدمة النمو أن تتخذ جميع الاجراءات الضرورية من أجل قلب هذا الاتجاه عن طريق تنفيذ سياسات التكيف السديدة في اطار سياساتها الاقتصادية ، على ألا تكون هذه السياسات مضرّة بالبلدان النامية .

٦ - ولا حظ المكتب بقلق عدم احراز تقدم في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف التي تجرى بطريقة تمييزية فيما بين البلدان المتقدمة النمو على أساس ثنائي .

٧ - وفي حين أن البضائع المصنعة وشبه المصنعة التي تصدرها البلدان النامية تواجه حواجز جمركية وغير جمركية ، فإن حصيلة ما تصدره من مواد أولية لا تزال عرضة للتأثر بعوامل خارجية . وقد أدت هذه الحالة ، مشفوعة بزيادة أسعار واردات البلدان النامية من جهة ، والركود النسبي في أسعار صادراتها من جهة أخرى ، الى سوء حالة معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية ككل .

٨ - وفي ميدان تحويل الموارد من أجل التنمية لاحظ المكتب بأسف أن هذه التحويلات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية قد انخفضت في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ . وأدى هذا العامل ، بالإضافة الى الخسائر التي لحقت بالبلدان النامية في حصيلة صادراتها الى تضاعف ديون هذه البلدان بدرجة لا تحتمل . وأهاب المكتب بالبلدان التي لم تقم بذلك بعد ، أن تبذل كل جهد لبلوغ الهدف المحدد لتحويل المساعدة الانمائية الرسمية . وأكد المكتب من جديد على أن المعونة لا ينبغي أن تستعمل كوسيلة لممارسة الضغوط على البلدان النامية عند رسمها لسياساتها وأولوياتها الوطنية .

٩ - وأوجز المكتب استعراضه للحالة الاقتصادية الدولية الراهنة فأعرب عما يساوره من قلق خاص ازاء التطورات التالية : انخفاض القوة الشرائية للبلدان النامية نتيجة لتزايد عدم التوازن بين أسعار صادراتها وأسعار وارداتها ؛ والمراقيل التي تعترض قيام البلدان النامية بتوسيع وتنويع انتاجها من البضائع المصنعة وشبه المصنعة ، والناجمة عن جملة أمور من بينها سياسات الحماية والتمييز التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو ؛ والآثار الضارة للتضخم على الاقتصاد الدولي ، وخاصة على اقتصادات البلدان النامية ؛ والنظام النقدي الدولي المتميز بالتقلب ، والذي يؤدي الى جملة أمور من بينها تعرض مصدري المواد الأولية في البلدان النامية لخسارة كبيرة في حصيلة التصدير وضرورة القيام باصلاح النظام النقدي الدولي لضمان مساهمة البلدان النامية مساهمة كافية في اتخاذ القرارات في هذا الميدان ، حتى يصبح هذا النظام أكثر تجاوبا مع حاجات البلدان النامية ؛ وأخيرا تزايد أعباء الديون الخارجية للبلدان النامية .

١٠ - وأعاد المكتب التشديد على ضرورة مراعاة الحالة التي تواجهها البلدان التي لا تزال أراضيها تحت السيطرة الاستعمارية ، وذلك للنظر في اتخاذ تدابير لدعم قضيتها التحريرية العادلة والدفاع

عن مواردها الوطنية . وأكد المكتب من جديد على حق هذه الشعوب في الحصول على تعويض عن الخسائر التي منيت بها أثناء فترة نضالها ضد الاحتلال الاستعماري والصهيونية والتمييز والفصل العنصريين .

١١ - وأكد المكتب من جديد دعمه لجميع البلدان النامية وتضامنه معها فيما تبذله من جهود من أجل ممارسة حقها في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية .

١٢ - وازاء التدهور الخطير في الحالة الاقتصادية للبلدان النامية ، أعرب المكتب عن بالغ قلقه لعدم صدور رد فعلي ايجابي عن عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو للاقتراحات المحددة التي طرحتها البلدان النامية في مختلف المحافل الدولية التي تجرى فيها مفاوضات بشأن اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، على الرغم من المرونة التي تبديها البلدان النامية في هذه المفاوضات . وأيد المكتب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يقضي باجراء هذه المفاوضات في اطار منظومة الأمم المتحدة .

١٣ - ولاحظ المكتب بأسف أن المؤتمر الدولي للتعاون الاقتصادي قد قصر كثيرا عن تحقيق أهدافه المتفق عليها .

١٤ - وأعرب المكتب عن خيبة أمله العميقة لفشل الدورة الثانية للمفاوضات بشأن الصندوق المشترك . وكرر الإشارة على الأخص الى أنه يجب النظر الى الصندوق المشترك على أنه بمثابة أداة رئيسية لتحقيق أهداف البرنامج المتكامل للسلع الأساسية كما حددها قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٣ (د - ٤) . ولاحظ المكتب أن رفض بعض البلدان المتقدمة النمو لبعض العناصر الأساسية للصندوق المشترك أدى الى توقف المفاوضات . ولذلك ناشد المكتب هذه البلدان المتقدمة النمو أن تعيد النظر في مواقفها وأن تبدي المرونة الضرورية لاستئناف المفاوضات بقصد الوصول الى نتيجة ناجحة وعاجلة لها .

١٥ - وعبر المكتب ايضا عن أسفه العميق بسبب عدم احراز تقدم في تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية فيما يتصل بالسلع الأساسية الفردية . ولاحظ ان الامد المحدد بشهر شباط/فبراير ١٩٧٨ في القرار ٩٣ (د - ٤) لانها الاجتماعات التحضيرية المتعلقة بالسلع الأساسية الفردية التي لم تجرم اتفاقات بشأنها فات دون اكمال مرحلة الاجتماعات التحضيرية بشأن المواد الثماني عشرة المحددة في نيروبي ، باستثناء واحدة منها هي المطاط الطبيعي . وفي حين ظلت البلدان المتقدمة النمو تؤكد استعدادها للتعاون في الحيلولة دون تعرض الاسعار في أسواق السلع الأساسية لتقلبات حادة لم تنعكس صورة لهذا الاستعداد في الاجتماعات التي عقدت حتى الآن بشأن السلع الأساسية الفردية . وقد أدى الانحراف المستمر في الاجتماعات الى نشوء خطر حقيقي يتمثل في امكان فقدان قوة الدفع لانشاء البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، وتحول البرنامج الى ممارسة أخرى لا طائل من ورائها في مجال السلع الأساسية .

١٦ - وأهاب المكتب بجميع البلدان المتقدمة النمو أن تتخذ تدابير مناسبة للتمكين من تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية في مجموعة في وقت مبكر .

١٧ - واستمر في المكتب نتائج الاجتماع الوزاري الذي عقده مجلس التجارة والتنمية في آذار/مارس ١٩٧٨ بشأن موضوع المديونية ولا حظ توافق آراء المجتمع الدولي على النظر الى ديون البلدان النامية من زاوية التنمية ، وفي اطار نقل المزيد من الموارد الى البلدان النامية . على ان المكتب عبر عن قلقه ازاء استمرار البلدان النامية في تحمّل عبء باهظ من الديون ، وعلى الاخص أقسى للبلدان النامية ، والبلدان غير الساحلية وأشد البلدان تأثرا ، ورأى المكتب انه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو ان تبذل جهدا صادقا لحل هذه المشكلة التي لا تزال قائمة . وفي هذا الصدد لاحظ المكتب بالتقدير الخطوات التي اتخذتها بعض البلدان المتقدمة النمو للتخفيف من عبء ديون البلدان النامية .

١٨ - وأعرب المكتب عن أسفه للتأخير الذي تعرض له تحويل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الى وكالة متخصصة للامم المتحدة ، وحث جميع الاطراف المعنية على بذل كل الجهود لانهاء المفاوضات بنجاح في أقرب وقت ممكن .

١٩ - وأعرب المكتب عن ارتياحه لملاحظة ان الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قد شرع في عملياته .
٢٠ - ورحب المكتب بتكوين اللجنة الجامعة التي أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ١٧٤/٣٢ . على ان المكتب لاحظ وهو يشعر بخيبة أمل عميقة ان أول دورة موضوعية للجنة انتهت بشكل مائع ودون ان تتوصل الى نتائج عملية ، بسبب عدم توافر الرغبة لدى البلدان المتقدمة النمو في التفاوض . وحث المكتب جميع المشتركين على ان يبذلوا أقصى الجهود لتمكين اللجنة من القيام بدورها الفعال كأداة حيوية لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٢١ - وأشار المكتب بارتياح الى الدور البالغ الاهمية الذي تقوم به حركة عدم الانحياز في الترويج لمبدئي التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بوصفهما عنصرين أساسيين من عناصر النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ويتمشيان مع مبادئ الاعتماد على النفس الجماعي .

وفي هذا الصدد ، رحب المكتب بالقرار الذي يقضي بعقد مؤتمر للامم المتحدة بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان في بوينس ايرس بالارجنتين في شهر آب/أغسطس ١٩٧٨ وعبر عن أمله في ان ينجح المؤتمر في تأمين قبول التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كبعد هام من أبعاد التعاون التقني ، وكوسيلة من الوسائل الرئيسية لتحقيق اعتماد البلدان النامية على نفسها جماعيا .

٢٢ - ورحب المكتب أيضا بالقرار القاضي بعقد مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في فيينا (النمسا) في عام ١٩٧٩ ، وأعرب عن أمله في ان ينجح المؤتمر في تكريس جهوده لايجاد طرق ووسائل لجعل أحدث وأنسب الابتكارات العلمية والتكنولوجية في متناول البلدان النامية بدون أي عائق ، من أجل مساعدتها في الاسراع بعملية تنميتها الاقتصادية .

٢٣ - وحث المكتب بلدان عدم الانحياز على القيام بدور نشط في الاجتماعات الاقليمية ، وفي الاجتماع الوزاري لمجموعة السبعة والسبعين الذي سوف ينعقد في تنزانيا ، وذلك من أجل تنسيق مواقفها ازاء القضايا التي سوف تطرح في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الخامس .

دور بلدان عدم الانحياز

٢٤ - أحاط المكتب علما بالمرحلة الحالية التي بلغتها المفاوضات الاقتصادية الدولية ، وأعرب عن ارتياحه لاستمرار الوحدة بين بلدان عدم الانحياز وكرر التشديد على ضرورة استمرار الحركة في القيام بدورها الحفّاز في مجموعة السبعة والسبعين . وأهاب المكتب بجميع بلدان عدم الانحياز المحافظة على وحدة جبهة مجموعة السبعة والسبعين وتعزيزها فيما يتعلق بمطالبتها المشروعة باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد في أقرب وقت . وشدد المكتب على انه ينبغي لبلدان عدم الانحياز ان تواصل اتخاذ المبادرات والقيام بدورها في اطار مجموعة السبعة والسبعين وان تحقق هذا الهدف .

الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الثالث في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد

٢٥ - أشار المكتب الى الاقتناع الجازم الذي عبر عنه رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة الخامس بأن اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية هي وحدها الكفيلة بايجاد حل دائم للمشاكل الاقتصادية العالمية ، وبخاصة مشاكل البلدان النامية ، وشدد من جديد على الحاجة العاجلة الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٢٦ - وأكد المكتب من جديد على ضرورة قيام حركة عدم الانحياز باتخاذ المبادرة لوضع استراتيجية للعقد الانمائي الثالث يكون اساسها المبادئ الخاصة باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وأشار المكتب أيضا الى القرار الذي اتخذه في اجتماعه الاخير بانشاء فريق عامل لبلدان عدم الانحياز يتألف من خبراء تعينهم حكوماتهم ، وذلك لوضع خطة للعقد الانمائي الثالث .

٢٧ - وأعرب المكتب عن رأى مفاده ان خطة العقد الانمائي الثالث ينبغي ان تقوم على ركنتين متلازمين هما الترابط الشامل بين البلدان النامية ، والاعتماد على النفس الجماعي فيما بينها .

٢٨ - ووجه المكتب الفريق العامل التابع لبلدان عدم الانحياز والمعني باستراتيجية العقد الانمائي الثالث الى ان يضع في اعتباره ان الهدف الاساسي للاستراتيجية يجب ان يكون التعجيل بتنمية البلدان النامية عن طريق اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وأكد المكتب من جديد على أن المسؤولية الاولى عن تنمية البلدان النامية ، بما في ذلك سد الحاجات الاساسية لشعوبها ، إنما تقع عليها هي بالذات . وأكد من جديد أيضا على أن جهود البلدان النامية لن تكون كافية وحدها لتحقيق الهدف المنشود الذي هو اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ما لم تقترن باقامة اطار اقتصادي خارجي ملائم ، مع تجنب أية محاولة تهدف الى فرض أولويات شاملة عن طريق اتباع نهج بديلة للتعاون الدولي من أجل التنمية ، كأن يكون ذلك عن طريق اتباع نهج شامل يقوم على سد " الحاجات الاساسية " .

٢٩ - وكان من رأى المكتب ان اتباع أى نهج بديلة لن يقتصر أثره على زيادة حدة الاختلالات التي تشوب العلاقات الاقتصادية الدولية ، بل انه سوف يؤدي كذلك الى تحويل انتباه الدول عن الحاجة

الى اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد . وينبغي للفريق العامل ان يضع تدابير ليس فقط لاعادة تشكيل العلاقات الدولية الحالية ، بل كذلك لتسهيل الاستفادة المثلى من موارد البلدان النامية في تنمية هذه البلدان على أساس الحاجات والاولويات المستمدة من الواقع الوطنى .

٣٠ - ولاحظ المكتب أن البلدان النامية أحرزت بالفعل بعض التقدم في مجال استعادة ممارسة سيادتها وسيطرتها على مواردها الطبيعية . وأشار الى ان أية استراتيجية توضع في المستقبل للتنمية الدولية يجب ألا تقتصر على ضمان كون هذه السيطرة كاملة ، بل يجب ان تضمن أيضا توافر الظروف الملائمة للاستفادة المجدية من هذه الموارد بما يضمن انشاء الهياكل الاساسية المناسبة وغيرها من الامور الكفيلة بزيادة التحجيل بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية .

٣١ - ولذلك ارتأى المكتب ان الاستراتيجية الجديدة للعقد الانمائى الثالث ينبغي ان تهدف الى تحقيق الاهداف الاساسية الآتية :

— أولا ، ينبغي ان توضع الاستراتيجية الجديدة بحيث تضمن اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد في وقت مبكر . وسيتعين على البلدان المتقدمة النمو ان تبذل جهودا جادة لابتداء قدر أكبر من المرونة في اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الحالية .

— ثانيا ، ينبغي الحفاظ على روح التعاون التي تبدا ومتجلية في بعض مجالات المفاوضات الدولية ، مع تعزيز هذه الروح راكسابها صبغة عالمية .

— ثالثا ، يجب ان تقوم الاستراتيجية الانمائية الجديدة على أساس يهيئها أن التنمية عملية لا يمكن تجزئتها ؛ وينبغي تجنب التركيز على مجال من مجالات التنمية عن طريق اتباع نهج بديلة للتعاون الدولى من أجل التنمية ، من قبيل النهج الشامل الذى يقوم على سد " الحاجات الأساسية " . والتدخل الخارجى في العمليات الداخلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجرى في البلدان النامية ، ليس أمرا غير مستحب فحسب ، بل انه يؤدي أيضا الى نتائج غير المرجوة .

— رابعا ، ان التعاون المتبادل بين البلدان النامية لتحقيق اعتمادها الجماعى على النفس ، لن يقضي فحسب على تبعيتها الاقتصادية للبلدان المتقدمة النمو ، بل سيؤدي كذلك الى تعزيز وتقوية قدرتها الجماعية على المساومة في المفاوضات الدولية .

٣٢ - ومن بين العناصر الاساسية للاستراتيجية الجديدة التي أكد عليها المكتب نظرا الى اهميتها ، ما يلي :

(أ) تحسين مركز البلدان النامية في التجارة الدولية وزيادة حصتها منها .

(ب) النهوض بالتصنيع في البلدان النامية عن طريق الانتفاع بطريقة مثلى من الموارد المتوفرة ، وعن طريق التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا ، بهدف زيادة قسطها في الانتاج الصناعى العالمى .

- (ج) ممارسة مراقبة فعالة على رأس المال الاجنبي وخاصة على أنشطة الشركات عـبر الوطنية طبقا للقوانين والانظمة الوطنية ، وخطط وأولويات التنمية في البلدان النامية .
- (د) النمو الكبير في الانتاج الزراعي في البلدان النامية .
- (هـ) زيادة تدفق الموارد المالية بالقيمة الحقيقية الى البلدان النامية ، دون ربطها بأية قيود ، وعلى أساس يمكن التنبؤ به ، ومستمر ، ومؤكد .
- (و) اعادة تشكيل النظام النقدي الدولي لكي يصبح أكثر استجابة لحاجات البلدان النامية .
- (ز) تنمية الطاقة التكنولوجية للبلدان النامية وذلك ، في جملة أمور ، عن طريق استخدام الموارد المحلية وتأمين الوصول الى التكنولوجيا المتقدمة وغير ذلك من الطرق .
- (ح) المساهمة في النهوض بالتنمية الفردية والجماعية للبلدان النامية ، وذلك عن طريق برامج للتعاون الاقتصادي فيما بينها .
- (ط) ازالة الاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية والفصل العنصري وسائر أشكال التمييز العنصري التي تشكل عوائق كبيرة في طريق نمو البلدان النامية .
- ٣٣ - وأعرب المكتب عن الأمل في أن يدعى الفريق العامل من الخبراء الى الاجتماع في موعد قريب لكي يقدم ، ان أمكن ، تقريره الاولى الى المؤتمر الوزارى المقرر عقده في تموز/يوليه ١٩٧٨ فـي بلفراد .

الاعتماد على النفس الجماعي

- ٣٤ - أكد المكتب على أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بالنسبة للنهوض بتنمية البلدان النامية ، ووصفه استراتيجية لبناء القوة الاقتصادية المعوّضة اللازمة لتحسين مركز البلدان النامية في المساومة في المفاوضات المتعلقة باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .
- ٣٥ - وجدد المكتب التأكيد على ان أكثر الحاجات استمجالا هي خلق ارادة مشتركة واستنباط آليات ملائمة لاستخدام الموارد والامكانيات المتكاملة الموجودة في بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية وذلك لفائدتها المشتركة وتقديمها الجماعي . ولذلك أكد المكتب على أهمية بحث امكانيات تشجيع وضع ترتيبات للتكامل الصناعي فيما بين البلدان النامية على أساس استخدام مختلف ما يوجد فيها من موارد طبيعية .
- ٣٦ - ولا حظ المكتب باغتباط أن بلدان عدم الانحياز قد سجلت منذ اجتماعها الاخير تقدما مشجعا نحو استقلالها الاقتصادي . وتوسيع التعاون الاقتصادي فيما بينها ، وذلك رغم العقبات العديدة التي واجهتها .

٣٧ - وقد خلقت هذه الجهود وهذا النجاح ظروفًا أكثر ملاءمة لبلدان عدم الانحياز لتعزيز — الاعتماد على نفسها فرديا وجماعيا . وأكد المكتب على استمرار حاجة جميع بلدان عدم الانحياز الى تعزيز وحدتها وتضامنها وبذل جهود اكبر لتنفيذ برنامج عمل كولومبو للتعاون الاقتصادي . وفي هذا الصدد حث المكتب على تشكيل اتحادات جديدة للمنتجين حيثما كان ذلك ملائما مع تعزيز — الاتحادات الموجودة حاليا .

تنفيذ برنامج عمل كولومبو للتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى
٣٨ - استعرض المكتب تنفيذ برنامج العمل للتعاون الاقتصادي الذي اعتمدته مؤتمر قمة كولومبو — على أساس الخطوط التي تقررت في اجتماعه بنيودلهي ، فلاحظ أن بعض التقدم قد تحقق ف — تنفيذ القرارات التي اتخذت في كولومبو فيما يتعلق بالمجالات التالية :

(أ) المواد الخام

(البلدان المنسقة : بنما ، الجزائر ، بيرو ، السنغال ، اندونيسيا ، العراق ، الكاميرون ، كوت ديفوار ، أفغانستان)

٣٩ - لاحظ المكتب باغتباط انه طبقا للقرار الذي اتخذته في اجتماعه الأخير تم عقد مؤتمر لمفوضي الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين بجنيف فيما بين ٥ و ٧ نيسان / ابريل ١٩٧٨ . وقد اتخذ المؤتمر قرارا أنشأ بموجبه " مجلس اتحادات البلدان النامية المنتجة والمصدرة للمواد الخام " ، واعتمد له نظاما أساسيا .

٤٠ - وحث المكتب جميع الحكومات الأعضاء في اتحادات المنتجين الوارد بيانها في مرفق النظام الأساسي على ان تتخذ ما يلزم من تدابير لتمكين هذه الاتحادات من القيام على وجه السرعة بالوفاء بجميع الشروط التي ينبغي توافرها لبدء نفاذ النظام الأساسي وفقا لما هو منصوص عليه في أحكامه المتصلة بالموضوع .

(ب) التجارة

(البلدان المنسقة : أفغانستان ، غيانا)

٤١ - لاحظ المكتب علما بالتقرير الذي قدمه البلدان المنسقة ، وفي ضوء القرار الذي اتخذته في اجتماعه الأخير والذي يتعلق بوضع دراسة عن صلاحية توسيع مهام وحدة الاعلام التجاري المركزية المقترح انشاؤها في اطار المشروع المشترك بين اتحادات البلدان المنتجة والمصدرة / التجارة والنقل والصناعة في جون تاون ، ورحب بانشاء وحدة للاعلام التجاري في اطار ذلك المشروع .

٤٢ - وحث المكتب جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى على ان تؤمن قيام تعاون بين وكالات التنشيط التجارى على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية عن طريق اقامة صلات عمل مع وحدة الاعلام التجارى لتمكينها من نشر معلومات تتعلق بالتجارة والأعمال التجارية على أساس منتظم في البلدان النامية .

٤٣ - وأحاط المكتب علما بالأعمال التحضيرية التي يضطلع بها مشروع جورج تاون للدعوة الى عقد اجتماع لممثلي المنظمات التجارية الحكومية وممثلي وزارات التجارة الخارجية ، وذلك طبقا للقرار الصادر عن مؤتمر كولومبو للقيمة فيما يتصل بهذا الموضوع ، وحث بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى على ان تشترك اشتراكا كاملا في الاجتماع المقترح ، وان تضمن وضع نظام ملائم للتعاون بين هذه المنظمات .

٤٤ - ولا حظ المكتب ان الدراسة حول افضل الخطط للانتفاع الى اقصى حد من الموارد المتكاملة من حيث تقديم موارد كهبات ومن حيث البطاقات الصناعية والتكنولوجية ، سوف تقدمها الهند الى مؤتمر وزراء الخارجية القادم لدول عدم الانحياز من اجل ان يتخذ على ضوءها ما يراه ملائما من الاجراءات .

(ج) التعاون في المجال النقدي والمالي

(البلدان المنسقة : الهند ، اندونيسيا ، سرى لانكا ، بيرو ، كوبا ، يوغوسلافيا)

٤٥ - استعرض المكتب تقرير البلدان المنسقة وأحاط علما باغتياب بأن البلدان المنسقة عقدت اجتماعا في بلفراد في الفترة حزيران / يونيه - تموز / يوليه ١٩٧٧ وبأن الفريق العامل المعني بتشجيع التعاون فيما بين المصارف المركزية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى عقد اجتماعا فسي بلفراد في شهر كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ .

٤٦ - وعلى أساس التوصيات التي قدمتها البلدان المنسقة في هذا القطاع قرر المكتب ما يلي :

١ ' دعوة بلدان عدم الانحياز التي يهملها الأمر الى التطوع باستضافة اجتماع ممثلي وزارات المالية والمصارف المركزية ، وذلك استنادا الى التفويض الذي منحه مؤتمر قمة كولومبو واجتماع محافظي المصارف المركزية ، وطبقا لما اقترحه الفريق العامل المعني بالتعاون بين المصارف المركزية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى .

٢ ' الابعاز الى الاجتماع بأن يحدد أسباب التأخير في تنفيذ قرارات كولومبو في القطاع النقدي والمالي وبأن يحدد الاجراءات التي ينبغي ان تتخذ لضمان تحقيق هذه الأهداف بأسرع وأكفأ طريقة بما في ذلك تنفيذ النتائج التي أسفر عنها الاجتماع الأول الذي عقد في بلفراد .

٣' الاسراع بانجاز التقارير التي تقوم البلدان المنسقة باعدادها عن المجال النقدي والمالي .

٤' حث جميع بلدان عدم الانحياز على التوقيع والتصديق على النظام الأساسي لصندوق التضامن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان عدم الانحياز ، تمكينا للصندوق من ممارسة عطياته في موعد مبكر .

٥' قيام البلدان المنسقة ، بالتشاور مع حكومة الكويت ، باستطلاع الطرق والوسائل الكفيلة بالتسجيل بشروع الصندوق في ممارسة عطياته ، وتقديم توصيات مناسبة في هذا الشأن الى المؤتمر الوزاري المقبل لبلدان عدم الانحياز .

(د) التصنيع

(البلدان المنسقة : غيانا وأفغانستان)

٤٧ - أحاط المكتب علماً بتقرير البلدين المنسقين .

٤٧ مكرر - ورحب المكتب بالتقدم المحرز في تنفيذ مشروع التعاون الأقاليمي فيما بين البلدان النامية في مجال المستحضرات الصيدلانية ، وحث بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على التعاون في ضمان نجاح المشروع .

٤٨ - قرر المكتب مضاعفة الأنشطة المزمع القيام بها في القطاعات الصناعية الأخرى ، مثل الأسمدة ومبيدات الحشرات وتجهيز الأغذية ومشتقات السكر ونتاجها ، وذلك بقصد تقديم تقرير مرحلي فسي أسرع وقت ممكن .

(هـ) مصادر الأسماك

(البلدان المنسقة : كوبا ، ليبيا ، المغرب ، الصومال)

٤٩ - استعرض المكتب تقرير البلدان المنسقة ولا حظ باغتراب النتائج التي اسفر عنها اجتماع خبراء بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى الذي عقد في هافانا في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ . وعلى اساس التوصيات التي تقدم بها ذلك الاجتماع قرر المكتب ما يلي :

١' حث بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على اتخاذ اجراءات لتنفيذ قرارات وتوصيات اجتماع الخبراء ؛

٢' حث البلدان المنسقة على تنظيم اجتماعات دورية على مستوى الخبراء لجميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى التي يهملها الأمر لتشجيع العمل في المجالات التي حددها اجتماع هافانا المشار اليه أعلاه ؛

٣٠ قيام البلدان المنسقة بتوجيه الدعوة الى عقد اجتماعات تشترك فيها بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في اثناء دورات لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ، وذلك بقصد تنسيق مواقفها والقيام حسب الاقتضاء باستعراض أنشطتها في هذا الميدان .

(و) النقل

(البلدان المنسقان : غيانا وأنفانستان)

٥٠ - أحاط المكتب علما بالتقرير الذى قدمه البلدان المنسقان .

١٠ - جدد المكتب نداه الى جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى لكي توقع وتصدق على اتفاقيات قواعد السلوك لاتحادات النقل البحرى في أقرب وقت ممكن .

٢٠ - أحاط المكتب علما بأن الدراسة حول " تطوير خدمات النقل البحرى بين البلدان النامية " قد عمت على جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، وأحاط علما أيضا بأن مشروع جورج تاون يقوم ، كمرحلة ثانية من النشاط في هذا القطاع ، باجراء دراسة عن حجم واتجاه تدفق التبادل التجارى فيما بين دول عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في غضون السنوات العشر القادمة .

٣٠ - وأحاط المكتب علما كذلك بالدراسات التمهيدية التي يضطلع باعدادها مشروع جورج تاون حول جدوى انشاء صندوق دولي لتنمية النقل البحرى لتمويل مشتريات البلدان النامية من السفن ، وحول انشاء معهد دولي للنقل البحرى لتدريب موظفين من أبناء البلدان النامية على الادارة في مجال النقل البحرى . وحث المكتب البلدين المنسقين على التعجيل بانجاز هذه الدراسات حتى يمكن تعميمها على بلدان عدم الانحياز .

(ز) المواصلات السلكية واللاسلكية

(البلد المنسق : الكاميرون)

٥١ - أحاط المكتب علما بالتقرير الذى قدمه البلد المنسق في هذا المجال وطلب الى جميع بلدان عدم الانحياز ان تقوم بدراسة المقترحات التي اشتمل عليها التقرير وأن تتقدم بوجهات نظرها في الموضوع الى البلد المنسق في اقرب وقت ممكن . وأوصى المكتب بأن يقوم المؤتمر الوزارى القادم باتخاذ المزيد من التدابير لتشجيع التعاون في هذا المجال على الوجه المحدد في تقرير البلد المنسق .

٥٢ - وفي هذا السياق ، أحاط المكتب علما بالتوصيات الهامة التي تقدم بها البلد المنسق فيما يتعلق بمجموعة وكالات الأنباء ، واللجنة المعنية بالتعاون بين المنظمات الانداعية والمجلس الدولي الحكومي لتنسيق الاعلام ووسائل الاعلام . وأوصى المكتب بأن يقوم المجلس الوزاري عند انعقاده في بلفراد بحث بلدان عدم الانحياز على تأييد وتنفيذ هذه التوصيات وخاصة فيما يتعلق بما يلي :

- ١ ' تحسين تسهيلات تبادل الاتصالات السلكية واللاسلكية عن طريق اقامة توابع أرضية اصطناعية أو محطات أرضية للمواصلات أو غير ذلك من الوسائل لتسهيل تبادل الاتصالات في مواعيدها ؛
- ٢ ' تقديم اعانات مالية لوكالات الأنباء ، ولتغطية ما لا يقل عن . وفي المائة من تكاليف رسائل " التلكس " المتبادلة فيما بين بلدان عدم الانحياز ؛
- ٣ ' التبكير بالعمل بتعريف تساهلية لتبادل الأنباء المباشر .

(ح) التأمين

٥٣ - أحاط المكتب علما بالمعلومات التي قدمتها الجزائر والتي تفيد بأنه تطبيقا للقرار الذي اتخذه المكتب في اجتماعه الأخير في نيودلهي ، عقد في الجزائر في أيار/ مايو ١٩٧٨ اجتماع لممثلي منظمات التأمين في بلدان عدم الانحياز . ورجا المكتب من البلد المضيف ان يقدم الوثائق الختامية التي اعتمدت في ذلك الاجتماع الى المؤتمر الوزاري القادم لبلدان عدم الانحياز لبحثها والنظر في اتخاذ المزيد من التدابير .

(ط) المؤسسات العامة

٥٤ - لاحظ المكتب بارتياح انه تمشيا مع القرار الذي اتخذه في اجتماعه الأخير في نيودلهي ، قام عدد كبير من البلدان بالتصديق على النظام الأساسي للمركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان النامية بليونيليانا في يوغوسلافيا أو الانضمام الى هذا النظام ، وهو المركز الذي أوجد الظروف الضرورية لعقد المؤتمر العام في تموز/ يوليو ١٩٧٨ .

وحدث المكتب جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى المهمة بالأمر والتي لم تقم بذلك بعد ، على ان تصدق على النظام الأساسي للمركز الدولي للمؤسسات العامة أو تنضم اليه في وقت قريب .

(ي) الصحة

(ابلد المنسق : كوبا)

٥٥ - احاط المكتب علما بتقرير البلد المنسق في هذا الميدان ، وقرر ما يلي :

١ ' تأييد برنامج العمل الذى ووفق عليه في الاجتماع الذى عقد في جنيف في حزيران / يونيو ١٩٧٨ ، والذى حضره وزراء الصحة وممثلون عن بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى مهتمة بالأمر ، وخاصة التوصيات المتعلقة بتعزيز قدرة الدول على تحديد ما تواجهه من مشاكل صحية عن طريق تحليل الحالة الراهنة لتمكين هذه البلدان من وضع سياسات صحية وترتيب الأولويات في هذا الميدان ؛ والنهوض بتدريب المهنين والتقنيين والعمال المهرة وتوفير أسباب التقدم لهم ؛ وتناقص اعداد معلومات احصائية وبرامج للبحث من أجل الترقى وللرعاية الطبية المتكاملة وللعناية المادية بصحة الطفل ؛ وتنظيم انتاج وتصدير وتسويق وتوزيع الأدوية للوفاء بالحاجات الحقيقية للسكان .

٢ ' أوصى المكتب أيضا بأن تعتمد بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى الى تأمين رصد موارد كافية في برنامج العمل السادس لمنظمة الصحة العالمية الشامل للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٣ للنهوض بالصحة في البلدان النامية وخاصة لتنفيذ برنامج العمل .

(ك) التعاون التقني والخدمات الاستشارية

(البلدان المنسقان : الهند وبنما)

٥٦ - أحاط المكتب علما بتقرير البلدين المنسقين في هذا الميدان ، وأوصى بما يلي :

١ ' ينبغي لجميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ان تشارك بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية المقرر عقده على المستوى الوزاري بالأرجنتين في شهر آب/أغسطس ١٩٧٨ ؛

٢ ' نظرا الى ان البلدان النامية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن التعاون التقني فيما بينها ، ينبغي لها ان تجتمع في موعد مناسب لكي تنسق مواقفها ازاء المسائل التي ستناقش في هذا المؤتمر .

٥٧ - ولاحظ المكتب انه تطبيقا للقرار الذى اتخذه في اجتماعه الأخير ، فان اجتماع خبراء المؤسسات الاستشارية الوطنية في جميع البلدان النامية سينعقد في الهند في نهاية عام ١٩٧٨ . وفي هذا الصدد دعا المكتب بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى الى امداد البلد المضيف بقائمة مختصرة بالمنظمات الاستشارية في بلدانها التي ترغب في المشاركة في هذا الاجتماع .

(ل) التنمية العلمية والتكنولوجية

(البلدان المنسقة : الجزائر ، الهند ، بيرو ، الصومال ، يوغوسلافيا)

٥٨ - أحاط المكتب علما بتقرير البلدان المنسقة ، ورحب بالعرض الذي قدمته الهند باستضافة مركز العلم والتكنولوجيا لبلدان عدم الانحياز ، وأوصى بأن يوافق المؤتمر القادم لوزراء الخارجية لبلدان عدم الانحياز على اقامة المركز في الهند . وأوصى المكتب فضلا عن ذلك بأن يدعو البلد المضيف مؤتمرا للمفوضين الى الانعقاد في وقت قريب من أجل اقرار النظام الأساسي للمركز .

٥٩ - ولاحظ المكتب أيضا ان اجتماعا للبلدان المنسقة في ميدان العلم والتكنولوجيا سيدعى الى الانعقاد بنيودلهي في الهند في الفترة من ١٩ الى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧٨ للقيام ، ضمن أشياء أخرى ، بالتحضير لاجتماع الفريق العامل الدولي الحكومي المعني بتطبيق التكنولوجيا الملائمة .

(م) العمالة وتنمية الموارد البشرية

(البلدان المنسقة : تونس ، سرى لانكا وبنما)

٦٠ - أحاط المكتب علما بتقرير البلدان المنسقة في هذا الميدان .

٦١ - كذلك أحاط مكتب التنسيق بارتياح بتقرير " المؤتمر الأول لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى " الذي عقد بتونس في نيسان/ابريل ١٩٧٨ .

٦٢ - وأوصى المكتب أن يقوم المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز باتخاذ تدابير مناسبة لتسهيل التطبيق السريع للنتائج التي توصل اليها مؤتمر تونس . ولاحظ المكتب ان المؤتمر الوزاري المعقود في تونس قد عهد الى البلدان المنسقة لهذا القطاع بمهمة متابعة هذا التطبيق ، وخاصة تنفيذ برنامج العمل ، واعلام بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بالتقدم الذي أحرز في هذا الشأن .

٦٣ - وأحاط المكتب علما بقرار مؤتمر تونس القاضي بأن تقوم البلدان المنسقة في هذا القطاع بتقديم برنامج العمل الى الدورة الخامسة والستين للمؤتمر الدولي للعمل والى مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي سينعقد في بوينس ايرس في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس الى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ . وفي هذا الصدد أوصى المكتب بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بأن تضمن انعكاس أجزاء برنامج العمل ذات الصلة بالموضوع في القرارات التي سيتخذها مؤتمر بوينس ايرس .

(ن) دور المرأة في التنمية

٦٤ - أحاط المكتب علما بالتقرير المقدم حول هذا الموضوع . ونوه من جديد بتوصيته التي قدمها في اجتماعه الأخير بتسمية البلدان التالية بلدانا منسقة :

أنغولا ، جامايكا ، العراق ، الكاميرون ، كوبا ، ليبيريا ، الهند ، يوغوسلافيا ، وأيئة بلدان أخرى يعينها الأمر .

٦٥ - ورحب المكتب بالعرض الذي قدمته العراق باستضافة المؤتمر المعني بـ " دور المرأة في التنمية" الذي سينعقد في ربيع عام ١٩٧٩ ، وأوصى بأن يقبل المؤتمر الوزاري القادم هذا العرض . ورحب المكتب أيضا بالعرض الذي قدمته العراق باستضافة الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر المعني بـ " دور المرأة في التنمية " ، حيث سينعقد هذا الاجتماع التحضيري في الفترة من ٣ الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٧٨ .

٦٦ - وبناء على ذلك قرر المكتب ما يلي :

- ١ ' ان يكون الاشتراك في اللجنة التحضيرية على مستوى المسؤولين والخبراء ؛
- ٢ ' أن تقوم اللجنة التحضيرية ، في جملة أمور ، بوضع مشروع لجدول أعمال المؤتمر المعني بدور المرأة في التنمية ، وان تقوم بأية أعمال تحضيرية أخرى قد يحتاج اليها الأمر ؛
- ٣ ' ان يقوم جهاز البحث والاعلام ، على سبيل الأولوية ، بانجاز مهمته كما تحددت في قرار اجتماع المكتب في نيودلهي ، وذلك لكي يساهم في الأعمال التحضيرية للمؤتمر المعني بدور المرأة في التنمية ؛
- ٤ ' ان يقدم تقرير اللجنة التحضيرية الى المؤتمر الوزاري القادم لبلدان عدم الانحياز لكي يتخذ المؤتمر المزيد من التدابير المناسبة .

(س) جهاز البحث والاعلام

(البلدان المنسقة : الهند ، بيرو ، سرى لانكا ، تونس ، يوغوسلافيا)

٦٧ - احاط المكتب علما بتقرير البلدان المنسقة في هذا الميدان ، وقرر :

- ١ ' ان يتم في وقت قريب تنظيم اجتماع فريق الخبراء المعني بهذا الجهاز كما تــــم انشاؤه في اجتماع المكتب في نيودلهي ، على ان يتم ذلك قبل المؤتمر الوزاري المقبل ان امكن ذلك ؛
- ٢ ' أن تدعى بلدان عدم الانحياز التي يهـمها الأمر الى تقديم عروض باستضافة اجتماع لفريق الخبراء ؛
- ٣ ' أن تكتمل الدراسة المتعلقة بدمـاج المرأة في التنمية بحلول نهاية عام ١٩٧٨ ؛
- ٤ ' أن يقوم اجتماع فريق الخبراء أيضا باقتراح مجالات أخرى تهـم بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، لتمكين الاجتماع الوزاري القادم للمكتب من اختيار مسائل أخرى ذات أهمية بالغة لكل البلدان النامية ؛

٥٠' الاهابة بجميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ان تسمي من سيشترك من مؤسساتها الوطنية وخبرائها في هذا الجهاز ، وذلك لتوسيع مجال التعاون في هذا الميدان .

٦٧ مكرر — أحاط المكتب علما بالاقترح المقدم من سرى لانكا والداعي الى توفير نظام اعلامي منسق فيما يتعلق باتجاهات الأسعار والامدادات من السلع الأساسية الرئيسية في التجارة الدولية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى . وأحاط المكتب علما أيضا بأن سرى لانكا ستقدم في وقت مناسب ورقة عمل بشأن هذا الاقتراح لينظر فيها المؤتمر الوزاري الذي سينعقد في بلخراد في تموز/ يوليه ١٩٧٨ .

(ع) السياحة

(البلدان المنسقة : قبرص ، المغرب ، تونس ، جمهورية الكاميرون المتحدة)

٦٨ — أحاط المكتب علما بتقرير البلدان المنسقة وبرنامج العمل للتعاون في ميدان السياحة فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى المطبق به .

٦٩ — وقرر المكتب احالة برنامج العمل الى المؤتمر القادم لوزراء الخارجية لبلدان عدم الانحياز لاتخاذ مزيد من التدابير .

٧٠ — ورجا المكتب من البلدان المنسقة ان تدعم برنامج العمل في اقرب وقت ممكن ، قبل انعقاد مؤتمر بلخراد ، على كل بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى .

٧١ — ودعا المكتب بلدان عدم الانحياز التي يهملها الأمر الى استضافة اجتماع فريق الخبراء الحكوميين ، الذي سوف يتولى اقتراح الاجراءات العملية لتنفيذ برنامج العمل . وأعرب المكتب عن رأى مفاده ان هذا الاجتماع ينبغي ان ينعقد في أقرب وقت ممكن ، قبيل انعقاد مؤتمر القمة السادس .

(ف) الشركات عبر الوطنية

(البلدان المنسقان : الجزائر وكوبا)

٧٢ — أحاط المكتب علما بتقرير البلدان المنسقة في هذا الميدان .

٧٣ — ولاحظ المكتب ان البلدان التي صدقت حتى الآن على النظام الأساسي للمركز الاعلامي المعني بالشركات عبر الوطنية هي ثلاثة بلدان فقط من بين بلدان عدم الانحياز العشرين التي وقعت على هذا النظام . ولذلك ، اهاب المكتب بجميع بلدان عدم الانحياز ان توقع وان تصدق على النظام الأساسي لتمكين المركز من دخول مرحلة العمل في وقت قريب .

٧٤ — واقترح المكتب ان يقوم البلدان المنسقان باستطلاع الطرق والوسائل الكفيلة بالتعجيل ببدء المركز في مزاولة اعماله ، وتقديم الاقتراحات المناسبة الى المؤتمر الوزاري القادم لبلدان عدم الانحياز .

الألعاب الرياضية (الجزائر وكوبا)

٧٥ - احاط المكتب علما بأنه من المقرر عقد اجتماع لتريق الخبراء في الجزائر في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٨ ، وأوصى باتخاذ المزيد من التدابير في هذا الميدان في المؤتمر الوزاري المقبل لبلدان عدم الانحياز وذلك بناء على تقرير اجتماع الجزائر .

التعاون الدولي من أجل التنمية

(البلدان المنسقة : مصر ، نيجيريا ، بنما)

٧٦ - احاط المكتب علما بتقرير البلدان المنسقة في هذا الميدان ، وعبر عن ارتياحه لوحدة العمل بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في مختلف المؤتمرات والاجتماعات الدولية السّتي انعقدت منذ اجتماع المكتب في نيودلهي .

٧٧ - وأكد المكتب على ضرورة التمسك بهذه الوحدة في العمل في المؤتمرات والاجتماعات المقبلة ، وذلك عن طريق التحضير الجيد والتنسيق بين مواقف البلدان النامية .

٧٨ - وأهاب المكتب بصورة خاصة ببلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى :

(أ) ان تلح على الاسراع بتنفيذ القرار الذي اتخذه الاجتماع الوزاري لمجلس التجارة والتنمية المعقود في آذار/مارس ١٩٧٨ بخصوص مشاكل ديون البلدان النامية ؛

(ب) ان تسعى الى تحقيق مزيد من التنسيق بين مواقفها 'زاء الاجتماعات التحضيرية الخاصة بالسلع الأساسية كل على حدة ، وأن تواصل الالحاح على انجاز الأعمال المتعلقة بالثمانسي عشرة سلعة أساسية المذكورة في البرنامج المتكامل للسلع الأساسية الوارد في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٣ (د - ٤) ؛

(ج) ان تحافظ على التضامن فيما بينها في خصوص العناصر الأساسية للصندوق المشترك بوصفه وسيلة رئيسية لتنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ؛

(د) ان تتخذ تدابير مشتركة ومنسقة للتعبئة باستئناف المفاوضات المتعلقة بتحويل اليونيدو الى وكالة متخصصة ؛

(هـ) ان تعمل على تعبئة ما يكفي من الموارد المالية والتقنية لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بعقد النقل والمواصلات في افريقيا وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢ / ١٦٠ ؛

(و) ان تقوم بتنظيم اجتماعات تحضيرية تصوغ فيها بدقة الموقف الذي تتخذه بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي سينعقد في بوينس ايرس في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا المقرر عقده في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، ومؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض

التنمية الذي سينعقد في فيينا في عام ١٩٧٩ ، والمؤتمر العام الثالث لليونيدو الذي سينعقد في نيودلهي في عام ١٩٨٠ .

٧٩ - وأوصى المكتب بأن يقوم المؤتمر الوزاري القادم لبلدان عدم الانحياز الذي سينعقد في بلنراد باستعراض الأعمال التحضيرية للأونكتاد الخامس ، وهي الأعمال التي بدأها في جنيف ممثلو بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى .

٨٠ - وبالإضافة الى ذلك أوصى المكتب مؤتمر بلنراد القادم بأن ينظر في الاستراتيجية التي ستسير عليها بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في الدورة القادمة للجنة الجامعة التي شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم ٣٢ / ٧٢ .

٨١ - وشدد المكتب من جديد على اقتناعه بمساس الحاجة الى انتهاء الاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية والتمييز العنصري والفصل العنصري والعدوان والاحتلال الأجنبي ، وكلها أمور تمثل عقبات رئيسية تعترض التنمية في البلدان النامية ، ولذلك تنبغي مضاعفة تقديم المساعدة لدعم نضال التحرير الذي تقوم به شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوي وفلسطين . وفي هذا الصدد ، ينبغي لجميع بلدان عدم الانحياز ان تبدي مزيدا من السخاء في التبرع لصندوق عدم الانحياز المخصص لتحرير الجنوب الافريقي .

٨٢ - وأهاب المكتب بجميع بلدان عدم الانحياز ان تتخذ خطوات ملموسة لتطبيق برنامج العمل للتعاون الاقتصادي . وقد لوحظ ان التقدم الذي أحرز حتى الآن كان بطيئا ومازال يحتاج الى اكتساب قوة الدفع المرجوة . ولذلك اهاب المكتب بالمؤتمر الوزاري القادم الذي سينعقد في بلنراد ان يجري تقييما متعمقا للتقدم الشامل الذي أحرز حتى الآن في تنفيذ قرارات قمة كولومبو ، وذلك للوقوف على العوامل التي حالت دون سرعة تنفيذ برنامج العمل ، وايجاد الوسائل والطرق الكفيلة بإزالة هذه العوائق .

٨٣ - وقرر المكتب ان يعمم بشكل مستقل على جميع بلدان عدم الانحياز تقرير البلدان المنسقة وما يتصل به من وثائق وردت الاشارة اليها في البلاغ الختامي .

٨٤ - ولاحظ المكتب ان بعض البلدان أبدت رغبتها بحماس في ان تقوم بالعمل كبلدان منسقة في بعض مجالات برنامج العمل المحددة . ولذلك أوصى المكتب المؤتمر الوزاري القادم بأن ينظر في ادراج هذه الدول رسميا في قائمة البلدان المنسقة في ميادين النشاط التي تهمها .

٨٥ - وجدد المكتب القول بأن البلدان التي يعهد اليها بمهمة التنسيق في مختلف المجالات مسؤولة عن القيام ببدء العمل ورصده ومتابعته في مجال النشاط الذي يخص كلا منها .

البند ٥ (د) - البلدان غير الساحلية

٨٦ - أعرب المكتب عن عميق قلقه لاستمرار عدم احرار تقدم في المفاوضات الجارية بشأن قانون البحار ، بما في ذلك المحافظة على الحقوق والمصالح المشروعة للبلدان النامية غير الساحلية . وقد

سَلَّم المكتب بأنه فضلا عن المشاكل التي تواجهها جميع البلدان النامية ، فإن البلدان غير الساحلية تتحمل أعباء أخرى ناجمة عن تحويل مواردها القليلة الى سد تكاليف النقل التي تترتب نتيجة لعدم تمتعها بالحرية في المرور الى البحر ومنه ، وأهاب المكتب بجميع الدول ان تقدم لهذه البلدان المساعدة المناسبة .

٨٧ - وحث المكتب أيضا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على ان تقوم ، مستوحية روح الاعتماد على النفس الجماعي والترابط على أساس التعاون ، بالعمل على تحقيق موقف منسجم ازاء الأمور المطروحة أمام مؤتمر قانون البحار .

الاجتماع القادم لبلدان عدم الانحياز

٨٨ - أبدى المكتب ترحيبه الحار بالدعوة المقدمة من حكومة موزامبيق بعقد اجتماع فوق العادة للمكتب على المستوى الوزاري في مابوتو . وادراكا من المكتب لأهمية ما يقع من تطورات في الجنوب الافريقي ، ومراعاة منه للاهتمام الخاص الذي توليه حركة عدم الانحياز للنضال من أجل تحرير القارة الافريقية سياسيا ، رأى المكتب ان قيامه بعقد هذا الاجتماع يتيح فرصة فريدة لتركيز مزيد من الاهتمام على التضامن مع حركات التحرير الوطني التي تناضل في سبيل حريتها واستقلالها الوطنيين ، وعلى التضامن مع دول الخط الأول التي تتعرض لعدوان مستمر من جانب النظم العنصرية والاستعمارية . وأصدر أعضاء المكتب تعليمات الى ممثلهم الدائمين لدى الأمم المتحدة لاختيار أنسب موعد لعقد هذا الاجتماع فوق العادة ، وذلك بالتشاور مع حكومة موزامبيق .

ورحب المكتب بالعرض المقدم من سرى لانكا باستضافة اجتماعه الوزاري الأخير السابق لمؤتمر القمة في هافانا .

ويشير المكتب بصورة خاصة الى ضرورة مساهمة بلدان عدم الانحياز بصورة كاملة ونشطة في تحقيق النجاح لانعقاد المؤتمر المقبل لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في هافانا ، الذي ينبغي له ، في جملة أمور ، ان يقوم ، عملا بقرارات مؤتمر القمة الخامس المعقود في كولومبو ، بزيادة ابراز وتعزيز دور حركة عدم الانحياز بوصفها عاملا عالميا مستقلا في النضال ضد الاستعمار وفي سبيل اقامة نظام سياسي واقتصادي جديد للعلاقات العالمية ، وصياغة سبل محددة للعمل في هذا الصدد ، وزيادة تعزيز الوحدة والتضامن بين بلدان عدم الانحياز ؛ وتشجيع التعاون المتبادل على أساس قاسم مشترك أوسع ؛ والقيام بالاستعدادات الكفيلة بنجاح انعقاد مؤتمر القمة السادس في هافانا .

وأحاط المكتب علما مع الارتياح بالمعلومات التي قدمها الوفد اليوغوسلافي بشأن الأعمال التحضيرية التي قامت بها يوغوسلافيا حتى الآن بوصفها البلد المضيف لمؤتمر وزراء الخارجية لبلدان عدم الانحياز وتوفيرها للظروف والتسهيلات الكافية لتحقيق النجاح لهذا الاجتماع الهام لبلدان عدم الانحياز في بلغراد . وقرر المجلس ارسال هذه المعلومات الى جميع بلدان عدم الانحياز .

وأكد المكتب قراره السابق القاضي بعقد مؤتمر وزراء الخارجية لبلدان عدم الانحياز فسي
بلغراد في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، واصدر تعليماته الى مكتب التنسيق فسي
نيويورك المجتمع على مستوى السفراء والرسميين بالبدء في القيام بالمزيد من الأعمال التحضيرية للمؤتمر
في أقرب وقت ممكن . وتحقيقا لهذا الغرض ، وسيرا على الممارسة التي درج عليها المكتب ، يكون
باب الاشتراك في مداولاته مفتوحا لجميع بلدان عدم الانحياز وتكون احدى الأولويات هي وضع جدول
أعمال المؤتمر . وسيجتمع مكتب التنسيق في بلغراد على مستوى السفراء والرسميين في يومي ٢٢ و ٢٤
تموز/يوليه ١٩٧٨ قبل انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية لبلدان عدم الانحياز .

— — — — —